فاعلية التدخل المهني
لتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي
من منظور طريقة تنظيم المجتمع

إعداد
مروة السعيد مغازي
استاذ تنظيم المجتمع المساعد
المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ

أولاً: الإشكالية البحثية:

لقد أنشئت فكرة تمكين المرأة فقد نشأت فكرته كإحدى طرق الدعم العالمي لحقوق المرأة حيث بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة والذي تنص مادته الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر ١٩٤٨م على أنه يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وبأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المولد، أو أي وضع آخر، أما مصطلح تمكين المرأة "فيعني تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية، والنفسية، والاجتماعية، والسياسية، ويتيح لها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن: الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته، فكون المرأة في أي مجتمع قادرة على الاستفادة من موارده وتطوير نفسها من خلال مؤسساته المختلفة وتفعيل دورها في تنميته يعتبر نجاحاً لذلك المجتمع قبل أن يكون نجاحاً لتلك المرأة خصوصاً المرأة اللاجئة ولتمكين المرأة اللاجئة أشكال عديدة منها: التمكين الاقتصادي؛ وهو تمكين المرأة اللاجئة من التصرف الكامل في أموالها وممتلكاتها وإدارتها بالشكل الذي تريد دون حاجة للرجوع للرجل، كما يحق لها ممارسة المهن المشروعة التي تطمح إليها دون عوائق أو مبررات واهية (Argawal, 2021, p. 31)، وكذلك التمكين الاجتماعي؛ وهو إعطاءها كامل الحق في ممارسة حقوقها الشخصية والأسرية

وعدم تقييد اختياراتها في الأمور الاجتماعية التي تتعلق بها. إضافة لذلك التمكين السياسي؛ وهو توعيتها بحقوقها السياسية ودعمها ومنحها الحق في الاعتراض على القرارات التي تعدها جائرة في حقها.

وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخماً خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٧٥م بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك. وفي وقت لاحق، وبدعوة من المؤتمر، أعلنت السنوات ١٩٧٦-١٩٨٥م بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة، وأنشأت صندوق التبرعات للعقد. وفي عام ١٩٧٩م، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي غالباً ما نوصف بأنها الشرعة الدولية لحقوق المرأة، وبعد خمس سنوات من مؤتمر المكسيك، تم عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمرأة في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠م (طروانة، ٢٠٢٠م، ص١٧)، ودعا برنامج العمل الذي خرج به المؤتمر إلى اتخاذ تدابير وطنية أقوى لضمان ملكية المرأة اللاجئة على ممتلكاتها وسيطرتها عليها، وفي عام ١٩٨٥م، عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في نيروبي، ووصف الكثير هذا الحدث بأنه ولادة الحركة النسوية العالمية وإدراكاً منها أن أهداف مؤتمر المكسيك لم تتحقق على نحو كاف، اعتمدت ١٥٧ حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة ٢٠٠٠م، وكان تحويل صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة اللاجئة إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كهيئة مستقلة ودائمة واحداً من النتائج المبكرة لمؤتمر نيروبي. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بوصفه هيئة دائمة مستقلة ذاتيا ومتشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم المباشر لتنمية المرأة اللاجئة ومشاريع التمكين في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٠م، أجمعت الجمعية العامة للأمم

المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة، ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللاجئة – أربع وكالات ومكاتب دولية وهم: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، شعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة اللاجئة. (صلاح، ٢٠٢٢م، ص١٥٧)

ولقد ترتب على اللجوء عدة تحديات عانت منها كافة الفئات أطفالاً ونساء ورجالاً، ولكن المرأة السورية كانت الأكثر عرضة للتحديات خاصة في ظل فقدان الزوج أو الأبناء أو الأسرة، حيث أظهرت دراسة (الحوراني، ٢٠١٩م) بعنوان (الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها" التي أجريت على جميع النساء السوريات المقيمات في مدينة إربد وقراها، خارج مخيم إربد، والتي بلغت (٦١) امرأة سورية معتمداً على المقابلة المعمقة، وبينت أن الدور الإنتاجي للمرأة لم يحقق لها الاستقلال والرفاه، بل ولد مزيداً من المعاناة والالتزام الاجتماعي إزاء الأسرة ومتطلباتها ونقلها إلى نضال وكفاح، وترتب عليه هبوط وانحدار في توقعاتها الذاتية.

كما أكدت الدراسة وجود ذاكرة سلبية ناتجة من خبرة الخروج من الوطن إضافة إلى حرمان الأطفال من فرصة التعليم نتيجة ظروفهم الأسرية، وأشارت إلى أن الدور الأبوي انحسر مقابل زيادة الحرية غير السعيدة لدى الإناث نظراً لخروجهن للعمل، كما زاد لدى المرأة التخوف والقلق والاضطراب خاصة فيما يدور حول مستقبل أسرتها.

كما هدفت دراسة العقيل (٢٠٢٠م) العنف الواقع على المرأة إبان الحروب والنزاعات المسلحة: دراسة ميدانية للمرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري" إلى التعرف إلى أنواع العنف الواقع على المرأة جراء الحروب والنزاعات المسلحة، وفي المخيمات بعد مرحلة اللجوء، بدراسة حالة المرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري الأردني، وذلك بدراسة مظاهر العنف الجسدي والنفسي والجنسي والصحي في مرحلتي ما قبل اللجوء وبعده، والتعرف إلى التحديات الاجتماعية التي تعانيها اللاجئة السورية داخل المخيم، وتوصلت الدراسة إلى أن العنف الاجتماعي يشكل أكثر أنواع العنف الذي تعرضت له المرأة السورية جراء النزاع المسلح الحاصل في أراضيها قبل اللجوء، ويعد عدم الوصول الأمن للمستشفيات والمرافق الصحية أكثر أشكالها انتشاراً.

وقامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠٢١م) بدراسة بعنوان "نساء بمفردهن: صراع اللاجئات السوريات والفلسطينيات من أجل البقاء". اعتمدت الدراسة على مقابلات أجرتها المفوضية مع ١٣٥ امرأة في الأردن ولبنان ومصر لإلقاء نظرة إنسانية على تجربتهن، كيف يدفعن مصاريفهن؟ كيف يتكيفن مع العزلة والقلق؟ والعوامل التي تهدد سلامتهن وكيف يتصرف أطفالهن حيال الصدمات النفسية؟ وأظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئات في دوامة من المشقة والعزلة والقلق بعدما أرغمن على تحمل مسؤولية عائلاتهن بمفردهن بسبب تعرض أزواجهن للقتل أو الأسر أو انفصالهن عنهم لسبب أو لآخر. كما أن واحدة من خمس نساء فقط تشغل عملاً مدفوع الأجر، وتجد الكثير منهن صعوبة في الحصول على وظيفة، وتبين أن ربع النساء يتلقين مساعدة نقدية من المفوضية وغيرها من منظمات الإغاثة، أما ثلثا اللواتي يتلقين المساعدة فيعتمدن على هذه الأخيرة بشكل كامل، ويقول ثلث النساء إنهن لا يملكن كفايتهن من

الغذاء كما أنها تتعرض وبشكل دوري إلى تحرشات منتظمة صادرة عن سائقي التاكسي وسيارات الأجرة والباصات.

وأجريت دراسة لـ (Wiggtt, 2021) حول الأدوار الجندرية للمرأة العراقية في الأردن على عينة من مخيم الزعتري، أكدت أن المرأة تواجه أشكالا مختلفة من العنف أهمها: الاستغلال الجنسي والدعارة واللامساواة، والاستبعاد؛ وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات التي تتعلق بها وبأسرتها، كما بينت الدراسة أنها تعاني من خبرات عاطفية قاسية ناتجة عن فقدان الأهل أو غيابهم في مكان مجهول، وأضافت دراسة فريق العمل الفرعي لحماية الطفل والعنف على أساس جندري في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن (Children Protection & Violence, Gender– Based NO ٢٠٢٠)، أن المرأة لا تستطيع الوصول إلى الموارد لأسباب عديدة منها: أن تلقي الرجال والنساء لنفس الخدمات منعهن من الوصول إلى المساعدات، واعتبارهن ذلك تمييزاً؛ إذ إنه لا توجد امرأة في توزيع المساعدات، وهذا يعود إلى تقييد الأهل ومنعهن من الوصول إلى المساعدات، كما أظهرت نتائج المسح أن النساء يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن مفسرين سبب ذلك بانحسار أدوار الأزواج الإنتاجية، وأظهرت دراسة (Diphram, 2022) أن الفتيات البورميات اللاجئات في أستراليا يعانين من التوتر والقلق الدائم والضغوطات من قبل الوالدين؛ نتيجة تخوفهم على بناتهم، الأمر الذي دفعهم إلى التسلط والقسوة في تربيتهن من خلال استخدام العقوبة الجسدية من أجل ضمان خضوعهن كما كشفت دراسة جين (Gladden, 2023) الموسومة بـ "حول استراتيجيات التكيف لدى المرأة السودانية اللاجئة في مخيم كاكوما في كينيا" أن المرأة السودانية اللاجئة تعاني من اضطراب وجداني وثقافي لم تتمكن من التعامل معه، بينما استطاعت أن تتكيف مع نقص الموارد والحاجات، كما كشفت

دراسة (Schafer, 2023) أن المرأة الأفريقية الشرقية في ملاوي تعاني من مشكلات عديدة منها قلة فرص العمل، وظروف عيش سيئة، ورعاية صحية سيئة، ومواد غذائية غير كافية، والاغتصاب والإنجاب في ظروف صعبة، ويتراكم عليها عبء آخر نتيجة المسؤوليات التي تقع عليها من شؤون المنزل الداخلية، وتأمين الدعم المادي. كما خلصت الدراسة إلى أن المرأة اللاجئة تناضل من أجل إنقاذ حياتها وحياة أبنائها، وبينت دراسة (Beltry, 2023) الموسومة "النساء المسلمات المهاجرات من الشرق الأوسط إلى كندا"، أن المرأة اللاجئة لا توجد لديها موارد مالية، بالإضافة إلى أنها تتحمل مسؤوليات جديدة من أجل حماية أبنائها، كما أظهرت الدراسة أن المرأة تتعرض للعنف الجسدي، والاغتصاب من قبل رجال الشرطة والجيران، الذي ولد لديها شعوراً بالخجل والذنب وكراهية نفسها.

والواقع أن كافة المهن في المجتمع قد اهتمت بتقديم كافة برامج الخدمات وإشباع الاحتياجات للمرأة اللاجئة منها مهنة الخدمة الاجتماعية عموماً وطريقة تنظيم المجتمع لما لهما من دور محوري في تقديم كافة الرعاية لهذه الفئة من خلال تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

سعياً إلى زيادة وعيهم بتحدياتهم وظروف حياتهم وكذلك طبيعة الخدمات وفرص العمل القائمة والموارد المجتمعية التي يمكن الاستفادة منها لصالح دمج تلك الفئات في المجتمع، وبناء قدراتهم التي تمكنهم من استثمار كافة الموارد والتمكين الاجتماعي ومساعدتهم علي إقامة مشروعات صغيرة ليقوموا بإدارتها بالاعتماد على جهودهم الذاتية وهذا يتطلب ضرورة التدريب الكافي لتنمية مهاراتهم الحرفية والتسويقية والتعرف علي التحديات التي تحد من استفادتهم من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية وكذلك التعرف علي العلاقة

التبادلية بين عدم استفادتهم من تلك الخدمات التي تؤدي إلى نقص دخلهم الشهري وضعف قدراتهم على إعالة أسرهم. (عبد اللطيف، ٢٠١٤م.ص٩٠)

وفي هذا الإطار فإن المرأة اللاجئة لها دورها الفاعل والذي يمكن أن تسهم به مواجهة تحديات التمكين الاجتماعي لتحقيق جهود التنمية المجتمعية، إذا ما تم تمكينهم بصورة مهنية وعلمية سليمة من أجل القيام بمسئوليتهم تجاه أسرهم ومجتمعهم بمعاونتهم علي مواجهة تحديات التمكين الاجتماعي، وتحسين أحوالهم المعيشية وبالتالي تستطيع أن تعتمد على قدراتهم الذاتية والتركيز على أهمية التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة باعتبارها مكسباً قومياً وأسرياً وشخصياً ... إلخ وإسهاماً أساسياً في رفع الدخل وتحسن المستوي المعيشي للفرد وهذا يكون بدمج المرأة اللاجئة في عملية التنمية التي تتم من خلال تمكينهم من اتخاذ القرارات الخاصة بها ومساعدتها للتعبير عن تحدياتهم واحتياجاتها وبناء أجهزة ونقابات فاعلة تمكنهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة وتدافع عنهم بصورة عادلة ووفقاً لايديولوجية المجتمع وثقافته السائدة. (السروجي، ٢٠١٢م، ص٣٩٣)

كذلك فإن طريقة تنظيم المجتمع كطريقة مهنية في الخدمة الاجتماعية تهتم بتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة عموماً والمرأة اللاجئة خصوصاً باعتبارهما يواجهون ظروف اجتماعية قاسية، كما أنه تأكيداً علي الموضوعية في الحكم على التحديات والظواهر الاجتماعية المدروسة، وترجع أهمية الحد من تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة في أنها تساعد المنظمات المعنية بتمكين المرأة اللاجئة بالرعاية على تطوير خدماتها وتحقيق أهدافها بشكل مهني. (عبد اللطيف، ٢٠١٧م، ص٨٢)

ولقد كشفت دراسة ريري ودونا (Rerry & Donna, 2012) من خلال دراسة سبل التمكين الاجتماعي والاقتصادي بما يساهم في تحويل نمط الاستهلاك الى الانتاج والاستثمار والنظر إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة اللاجئة بمشاركتها الفعالة في المجتمع لنقل اعتماد المؤسسات المحلية التي لها نفس الاتجاهات المتطابقة في التنمية المحلية، كذلك أكدت دراسة (قنديل، ٢٠١٣م) على وجود إرتباط وثيق بين التمكين والبعد التعليمي ومستوى الوعي خاصة فيما يتعلق بتدعيم المشاركة في الأنشطة المجتمعية والقدرة على المطالبة بالحقوق المشروعة في الحياة الاجتماعية، وأن وسائل التنشئة الاجتماعية بالأسرة يجب أن تشجع الابناء على ممارسة أدوارهم في المجتمع من خلال تحمل مسئولياتهم والقدرة على إتخاذ أنسب القرارات المصيرية لمستقبلهم، كذلك تناولت دراسة (Katrina, 2015) إلى ضرورة بناء قدرات النساء نحو مشاركتهن والحد من كافة أشكال المشاركة الهامشية في الحياة الاجتماعية وخاصة في ظل تزايد إعداد النساء اللاجئات وذلك بسبب دور الإعلام والمنظمات غير الحكومية والتي قد احرزت فيها المراة نجاحاً وقيادة فاعلة للمنظمات التي تقودها عقب تأهيليهن وتمكينهن، بينما تناولت دراسة (Florence, 2015) سبل مكافحة الفقر وتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة الفقيرة عن طريق منحهم القوة والسلطة وحرية اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بأبعاد استراتيجية التمكين لشتمل علي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية وأهمية منح قوة اتخاذ القرارات كقاعدة لتحويل شكل الحياة سواء في المستوي الأسرى أو علي نطاق الحياة الاجتماعية في المجتمع ككل، كذلك اقترحت دراسة (Chery,A, 2016) استراتيجية التمكين الاجتماعي من خلال المشروعات الإنمائية الصغيرة للفئات الفقيرة هو نموذج تم تصميمه كاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر وتصميمه لتسهيل تطوير المشروعات التجارية الإنمائية في مجال التنمية باستخدام

المشروعات الاقتصادية الصغيرة ودعت لضرورة التطبيق الناجح لاستراتيجيات التنمية الدولية مثل نموذج المشروعات الإنمائية الصغيرة، بينما صاغت دراسة (Mowla, Abdel, 2016) العوامل المؤثرة على تحقيق التمكين الاجتماعي من خلال أربع مستويات وهي المستوي الحرفي، ومستوي العمل في الشركات، وعلي مستوي الاقتصاد، وفحص العلاقة بين التمكين الاقتصادي والتعليمي باستخدام بيانات سوق العمل وتم التركيز علي قدرة الفقراء علي العمل بأجور جيدة ونوعية عمل جيدة، فالتعليم والتأهيل الجيد لسوق العمل يمكن من الحصول علي القوة في سوق العمل، ويمنح خطوط تنافسية في الحصول علي فرص العمل جيدة ، أما دراسة فقد زعمت دراسة زكي (٢٠١٧م) وجود دور للأحزاب السياسية في التمكين الاجتماعي، ولكنها قد أثبتت ضعف المشاركة السياسية بالرغم مما كفله الدستور من حقوق في الانتخاب والترشيح، كذلك أثبتت الدراسة أيضاً أهمية التمكين وبناء القدرات كأحد المداخل المهنية وأشارت إلى أن التمكين لم يعد هدفا لمهنة الخدمة الاجتماعية فحسب بل أصبح هدفاً للعديد من المؤسسات المجتمعية وأهم هذه المؤسسات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في المجتمع ، كما ربطت دراسة (رشيد، ٢٠١٨م) بين الدور الذي يلعبه التمكين السياسي في تحقيق التمكين الاجتماعي للفقراء ودعم قدراتهم في الإنفاق الأسرى بمختلف جوانبه ودعم القدرة على تأمين المستقبل المادي لهم من خلال استخدام الموارد المالية في شتي وسائل الإدخار ودعم أواصر السعي الدائم لتدبير الدخل والمساهمة في إعالة الأسرة والبحث عن سبل توظيف المعوزين اجتماعياً لضمان التصاعد المستمر للرغبات الاستهلاكية لتعظيم الربح وجلب المزيد من المنفعة لهم، كذلك فقد دعت دراسة (صالح، ٢٠١٩م) إلى ضرورة التمكين الاجتماعي في سوق العمل وإبراز السمات الأساسية للقوي العاملة من أجل رصد وتحليل واقع المشاركة في عملية الإنتاج، وأدائها في سوق العمل

والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمرأة اللاجئة في المجتمع، وإن تحديات التمكين يرتبط بظروف اجتماعية وثقافية تتمثل في محدودية المهن والأنشطة الاجتماعية التي تتنافس عليها الأسر اللاجئة، بينما دعت الهيئة الوطنية لشئون المرأة (٢٠١٩م) إلى ضرورة بناء استراتيجية وطنية في التمكين الاجتماعي في المجتمع عبر تعزيز حصول المستهدفين من البرامج التمكينية من تعليم وصحة وخدمات إسكانية وأطر تشريعية ودراسة مستويات التمكين المختلفة علي المستوي الفردي والأسري والمجتمع، وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية، تعزيز المشاركة في الحياة الاقتصادية وحماية البيئة، القضاء علي الفقر بتوفير عمل مناسب وحمايتهم من النزاعات والحروب خصوصاً للمرأة اللاجئة، بينما بحثت دراسة (DUFLI, 2020) عن أوجه العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاجتماعي، حيث افترض الباحث وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين حيث تم التركيز علي دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصادي كما خلصت الدراسة إلى أن تمكين الاجتماعي سيؤدي إلي تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية للمواطنين، كذلك فقد تناولت دراسة (Blattman, 2020) آثار بناء القدرات الذاتية من خلال تقديم منح للفئات الفقيرة كتقديم منح مالية وتمويلية وتوفير فرص قوية لتدريب مكثف حول المهارات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل علي تحقيق التمكين الاجتماعي لهم من خلال تصميم وتنفيذ برامج معدة لهذا الغرض صممت من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية والعمل على دراسة طبيعة سوق العمل وبخاصة أسر اللاجئين حول تحقيق طموحاتهم من خلال العم في سوق العمل الاجتماعي، بينما دعت دراسة حمود (٢٠٢٣م) إلى ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تمكين الاجتماعي وخاصة للمرأة اللاجئة نظراً لما تحظى به

منظمات المجتمع المدني بأهمية كبيرة ودور متميز ومسئولية اجتماعية تجاه القضايا المجتمعية، وإمكانية توظيف قدراتها في تهيئة السبل للمرأة اللاجئة مثل الفقراء والضعفاء وذوي القدرات الخاصة والشباب وغيرهم عبر تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم في تدبير احتياجاتهم المعيشية وحمايتهم من التهميش والإهمال أو الاستغلال بمختلف أنواعه، ووصولاً إلى ما قد خلصت إليه نتائج دراسة (السيد، ٢٠٢٣م) حول أهمية التدخل المهني بطريقة التنظيم المجتمع لبناء قدرات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين ببرنامج تكافل وكرامة والتي دعت إلى بناء مختلف القدرات المعرفية والتكنولوجية والتنسيقية والمهارية والإدارية للأخصائيين الاجتماعيين بها سعياً لتنمية قدراتهم في تحقيق الحماية الاجتماعية الفقراء المستفيدين من تلك البرامج التنموية وخاصة في ظل تنامي أعداد المرأة اللاجئة وذوى الاحتياجات الخاصة والنساء المعيلات.

وفي ضوء نتائج وتوصيات الدراسات السابقة التي اهتمت بالتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة والتحديات التي تواجهها، فقد تبين لنا أنه لا توجد أي دراسات سابقة قد اهتمت بتنمية الوعي لدى المرأة اللاجئة بالتحديات الناجمة عن التمكين الاجتماعي لهن خصوصاً وأن مجلس الوزراء المصري قد أعلن أخيراً يوم ٢٠٢٤/١/٨م على أنه يوجد في مصر ما يقارب من (٩) مليون مهاجر ولاجئ يعيشون في مصر من نحو (١٣٣) دولة وبنسبة (٥٠.٤٪) ذكور، (٤٩.٦٪) إناث وبمتوسط عمري يصل إلى (٣٥) عاماً يمثلون (٨.٧٪) من حجم سكان مصر، وأن (٥٦٪) منهم يقيمون في عدد (٥) محافظات فقط، كما أن هناك (٦٠٪) من اللاجئين يعيشون في مصر منذ (١٠) سنوات، ونظراً لحجم أعداد اللاجئين في مصر خصوصاً النساء منهن، فقد قامت الباحثة بإجراء دراسة (تقدير موقف) بهدف التعرف على مدى وعي المرأة

اللاجئة بالتحديات التي تواجههنهن[١]. وقد قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع عدد (١٧) امرأة لاجئة للتعرف منهن على مدى وجود تحديات يواجهن بسبب التمكين الاجتماعي لهم، وقد أقاد نسبة (٩٧٪) ليس لديهن وعي بالتحديات الناتجة عن التمكين الاجتماعي لهن.

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة وتقرير مجلس الوزراء المصري والذي أكد على تزايد أعداد اللاجئين في مصر ونتيجة دراسة تقدير الموقف التي أكدت على أن المرأة اللاجئة لديهن العديد من تحديات التمكين الاجتماعي ولدور الخدمة الاجتماعية عموماً وطريقة تنظيم المجتمع خصوصاً في قيامهم بتقديم كافة الرعاية والخدمات والتي تسهم في الحد من مخاطر تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة فيما يلي:

–فاعلية التدخل المهني لتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١–إن إشكالية اللاجئين خصوصاً النساء والأطفال تعتبر من المظاهر المجتمعية المحلية والإقليمية والدولية شديدة التعقيد ومتعددة الأبعاد، ولا يفيد التعامل معها بشكل موسمي كرد فعل لوقوع أحداث أو أزمات أو نزاعات مسلحة داخلية أو خارجية، إنما يجب التعامل بشكل

(١) يوجد عدد (٧٣) أسرة لاجئة مقيمة بمدينة كفرالشيخ (فندق المدرسة الفندقية) تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي بكفرالشيخ وتقوم بالإشراف عليهم من خلال أخصائيين اجتماعيين، ونسبة المرأة اللاجئة تصل إلى ٩٣٪ من أعداد اللاجئين المقيمين بمدينة كفرالشيخ ما بين جنسيات مختلفة (سوريا – اليمن – فلسطين – السودان).

مستمر يحدث معه تراكم يؤدي في الأمدين المتوسط أو الطويل إلى تقلص الظاهرة إلى حد ما خصوصاً إذا كانت هذه الظاهرة مرتبطة بالتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٢-إن قضية المرأة اللاجئة وتحديات التمكين الاجتماعي نجد أن لها أبعاد دولية وإقليمية وما يضفي مزيد من التعقيد عليها خصوصاً أنها عابرة للأوطان وهذا يتطلب من الضروري الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية بهدف التوصل إلى حلول وطنية تتوافق مع واقع الإشكالية وهذا يحتاج إلى ضرورة إشراك المرأة بشكل فعال في جميع مراحل صنع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وسياسات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٣-تبرز أهمية الدراسة الحالية من تناولها موضوعاً ذا اهتمام محلي وعالمي تعكسة الأدبيات الاجتماعية ذات العلاقة بتحديات تمكين المرأة اجتماعياً في المجتمع، فالتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من الموضوعات التي مازالت تخضع للدراسة والبحث والمناقشة، من أجل أن تأخذ المرأة اللاجئة فرصتها وحقها في المجتمع، لاسيما في ظل المتغيرات والتحديات والأزمات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٤-اهتمام طريقة تنظيم المجتمع في مكافحة تحديات ظاهرة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة، وهذا يتطلب قيام الطريقة لدورها المهني المجتمعي في تنمية وعي المرأة اللاجئة بكافة الجوانب القيمية والمهارية والمعرفية للحد من تحديات التمكين الاجتماعي وهذا سينعكس بلاشك إيجابياً عليها وعلى أفراد أسرتها والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي.

٥-اعتبار الاخصائيين الاجتماعيين بمثابة قرن استشعار لقضايا المجتمع والضمير اليقظ الذي يستجيب لتحديات التمكين الاجتماعي، ويسعى جاهداً للتعامل المهني مع آلية مواجهة هذه

التحديات والذي يتطلب منه عند قيامه بمهامه المهنية أن يعتمد على أدوات ومقاييس مقننة لتساعده على تحقيق أقصى معدلات ناجحة من التدخل المهني مع المستفيدين.

٦-إن عملية قياس تحديات التمكين الاجتماعية للمرأة اللاجئة، قد يساهم في تحسين ظروفهم المعيشية بنفسها، سواء بتوفير فرص عمل مناسبة لهم أو بناء مظلة حماية دائمة لحقوقهم وتهيئة كافة السبل الموجه للإستفادة الكاملة من خدمات المجتمع.

٧-تأتي أهمية الدراسة الحالية من منطلق الهدف الأساسي من بناء وتصميم المقياس الحالي باعتباره أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها الحكم علي تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة وبناء مختلف القدرات التي يمكن تحقيقها للعمالة غير المنتظمة، سعياً لوضع رؤية وبناء استراتيجية مهنية لكيفية الارتقاء بمستوي التمكين الاجتماعي والاقتصادي لهم.

٨-من المتوقع أن تفيد نتائج الدراسة في تحديد التحديات التي تعيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة وتقديمها إلى الجهات المعينة لتقديم الحلول المناسبة لها، مما يسهم في مساعدة المرأة اللاجئة في التمكين الاجتماعي نحو الأفضل في ضوء الرؤية المستقبلية المقترحة في نهاية هذه الدراسة بهدف تنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي.

ثالثاً: فروض الدراسة:

الفرض الرئيس:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة وتحديات التمكين الاجتماعي.

ويتفرع من هذا الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

١-توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بني التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها.

٢-توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة لتحديات التمكين الاجتماعي على أسرتها.

٣-توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع.

٤-توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١-اختبار فاعلية التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع في تنمية وعي المرأة اللاجئة لتحديات التمكين الاجتماعي.

٢-التوصل على رؤية مستقبلية يمكن أن تسهم في الحد من تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١-مفهوم تنمية الوعى:

الوعي في اللغة حفظ الشيء ووعى الشيء أي يعيه وعياً، واوعاه أي حفظه وفهمه وقبله فهو واع. (المعجم الوجيز، ١٩٩٤م، ص١١٧)

وفي المعنى الاصطلاحي فقد عرف الوعي على أنه حالة الفهم والشعور الداخلي للفرد يمكنه من التعامل مع المواقف والأحداث، ويحدث الوعي من خلال المشاعر والأحاسيس والسلوكيات التي تصدر عن الفرد نتيجة لتفاعلاته مع الغير، وذكرها (Fulcher, 2013, p. 45) على أنها ذلك الجزء من العقل الذي يتوسط بين البيئة والمشاعر والأفكار.

والوعي طبقاً للدراسة الحالية هي المكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن متابعة المرأة اللاجئة لتحديات التمكين الاجتماعي.

وتنمية الوعي هي تزويد المرأة اللاجئة بكل ما يتعلق بتحديات التمكين الاجتماعي من معارف ومعلومات وخبرات ومهارات ومشاعر وعواطف وما يترتب على ذلك من سلوكيات وأدوار فعلية تقوم بها المرأة اللاجئة للحد من تحديات التمكين الاجتماعي.

المفهوم الإجرائي لتنمية وعى المرأة اللاجئة:

١-فهم وإدراك المرأة لمخاطر الإرهاب والتطرف نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً.

٢-فهم وإدراك المرأة اللاجئة لتحديات التمكين الاجتماعي على مستوى الأفراد والأسرة والمجتمع والمجتمع الدولي.

٣-إحساس المرأة بالمسئولية الاجتماعية لوقاية الأبناء من تحديات التمكين الاجتماعي.

٢-مفهوم اللجوء:

اللجوء لغة: لجأ إلى الشيء والمكان، لجئا ولجوء ألاذ إليه واعتصم به، ويقال لجأ إلى فلان، أي استند إليه، واعتضد به ولجا عنه، أي عدل عنه إلى غيره، وألجا أمره إلى الله أسنده،

وفلاناً عصمه، ويقال ألجا من الشيء، حصنه في ملجأ منه، ويقال التجأ إلى فلان، أي استند إليه واعتضد به. (المعجم الوجيز، ١٩٩٤م، ص١٤٧)

اصطلاحاً: فهو الاضطرار إلى هجرة الوطن بسبب تغير نظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب هرباً من الإرهاب أو الاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء. (إسلام، ٢٠٢٠م، ص٨)

اللجوء: هو مشكلة اجتماعية خطيرة تعمل على انتشار حالة التوتر وانعدام الثقة وعدم الاطمئنان والقلق الجماعي وهو بيئة خصبة لكثير من الأمراض النفسية الخطيرة على الفرد والمجتمع والذي ينتج عن الحالة الطارئة المستديمة التي يعيشها بسبب نقله من بيئته وحاضنته إلى مكان آخر وشعور اللاجئ بفقدان كرامته. (الغزالي، ٢٠٢١م، ص٢٩)

اللجوء الإنساني: هو حالة قانونية التي تنشأ تبعا لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ولجوئها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاك الخطير لحقوقهم وتحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم أو بسبب جماعات مسلحة. الغزالي، ٢٠٢١م، ص٣١)

وكما تعددت تعاريف اللجوء، يبقى تعريف اللاجئ مسألة مهمة بحد ذاتها، حتى يتم حسم قضية اللاجئين، لأنه يترتب على هذه التعاريف تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، لذا لم يكن هناك تعريفا واحدا للاجئ وإنما عدة تعاريف.

اللاجئ في القانون الدولي: هو كل شخص، الذي نتيجة أحداث سياسية، وقعت على إقليم دولته، غادر إما بصفة إرادية، أم لا، وبقي مبعداً، والذي لم يكتسب أي جنسية جديدة، ولا يتمتع بأي حماية دبلوماسية لأية دولة. (حسن، ٢٠١٩م، ص٢٦)

ويقصد باللجوء في الدراسة الحالية على قيام المرأة باللجوء إلى دولة أخرى هروباً وفراراً من النزاعات والأزمات التي تهدد حياتها في وطنها نتيجة حروب أو صراعات ... إلخ.

٣-مفهوم التحديات:

التحديات هي المخاطر التي تواجه الأفراد أو الجماعات أو المجتمع وتحد أو تعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها. (عفيفي، ٢٠٠٢م، ص٣١)

وتعرف التحديات بأنها: عبارة عن الضرر الذي يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية لكنه يوشك أن يحدث – أو حدث فعلاً – ويمكن احتواؤه إن لم يتفاقم. (عبد الرحمن، ٢٠١٧م، ص١٨٥)

فالتحديات تشتمل على كل تهديد يستهدف مؤسسات الدولة باستخدام الأيديولوجيات أو استخدام مكونات القدرة لدولة ضد دولة أخرى حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة أو استقلالها أو أمنها مهدداً بضرر ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل الدولة. (على، ٢٠٠٥م، ص٣٢)

ويتضح من ذلك أن التحديات تشمل التهديدات التي تتعرض لها الدولة سواء على وشك الحدوث أم حدثت فعلاً، وفي هذه الحالة لابد للدولة أن يكون لها استراتيجيات تستطيع من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تتعرض لها.

ويقصد بالتحديات في الدراسة الحالية:

إلحاق الضرر أو التهديد أو المخاطر الذي يهدد التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٤-مفهوم التمكين الاجتماعي:

يعرف التمكين على أنه مساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمعلومات والمجتمعات على زيادة قدرتها الشخصية والجماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية واستثمار ما في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الإجتماعية والاقتصادية كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوى والمزايا الإيجابية لديهم. (Social Work Dictionary, 1997, p. 108)

كما ينظر إلى التمكين على أنه استراتيجية تهدف إلى منح القوة العملاء والقدرة على السيطرة على شئون حياتهم ومساعدتهم للوصول الى الموارد المجتمعية التي يحتاجون إليها وأيضاً مساعدتهم في الحصول على المعلومات وتنمية مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة للاعتماد على النفس ولتحقيق التغير المنشود.

أما عن مفهوم تمكين الاجتماعية المرأة اللاجئة يعني تلك العملية التي تصبح المرأة اللاجئة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل في المجتمع الريفي. (أبو علي، ٢٠٢٠، ص١٧)

كما يعرف مفهوم تمكين المرأة على أنه عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها وأن تنمى شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتي اقتصاديا والقدرة على اتخاذ القرار والإرادة والقيادة وتغير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي. (حلمي، ٢٠١٣م، ص١٥٩)

كما نعنى بمفهوم تمكين المرأة هوحق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي حيث يهدف نهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن. (عبدالسلام، ٢٠١٥م، ص١٧٥)

كما يمكن تعريف التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة بأنه عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والصحية وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة في ظل ظروف اللجوء. (القطب، ٢٠١٧م، ص٧٣)

المفهوم الإجرائي للتمكين الاجتماعي:

١-التمكين الاجتماعي يعمل على تقوية المرأة اللاجئة من خلال مشاركتها في اتخاذ القرارات في كونها لاجئة.

٢-التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة يجعلها قادرة على التغير الفعال في ظروفها الاجتماعية كاللجوء.

٣-التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة يزيد من وعيها بالخدمات التي تمكنها من مواجهة تحدياتها وتحديات الأسرة والمجتمع.

سادساً: النظريات المفسرة للدراسة:

١-نظرية الصراع:

أن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين، ويحدث أيضاً نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معاً.

أما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والأمم (Othman, 2008, p. 30)، ويظهر الصراع لدى المرأة العربية اللاجئة في عدة أنواع منها:

أ-صراع العلاقات:ويتولد هذا الصراع بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، لدى المرأة اللاجئة سواء نتيجة عن سوء فهم من الآخرين أو نتيجة لوجود صور نمطية معينة عن المجتمع الذي يختلف عن طبيعة مجتمعها الأصلي وهو المجتمع الذي إضطرت للجوء أليه، أو لسوء الاتصالات بينها وبين المجتمع المحيط بها أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية، والتي غالبا ما تؤدي هذه المشكلات إلى ما يسمى بالصراعات غير الواقعية، يعبر عنه حرمان الأفراد من المشاركة في المطالب الاجتماعية.

ب-صراع الاهتمامات:يعد هذا النوع من الصراع الأكثر انتشاراً وشيوعاً حيث يرافق أي مجال صراعي سواء كان اجتماعيا أو أخلاقيا أو حتى دينيا، ومما لا شك فيه وأن الميول والاهتمامات الاجتماعية والأخلاقية تلعب دوراً بارزاً في هذا الصراع، حيث إنها تمثل لدى البعض المحرك

الرئيسي لكل الفعاليات التي يقومون بها، ويتحكم بصورة كبيرة في ردود فعل كل فرد اتجاه العقبات والقيود، التي تحد من انطلاقه اتجاه تحقيق أهدافه واهتماماته الذاتية التي تشكل الاستهلاك الاجتماعي.

جـ–صراع المصالح:بوجه عام، فإن المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة، ويتطلب حل صراع المصالح للمرأة اللاجئة وجوب مناقشة عدد كبير ومهم من مصالح الأطراف المعنية، وأن يحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة في المجالات الثلاث: قضايا موضوعية (النقود، الموارد الطبيعية، الوقت)، أو موضوعات إجرائية (كأسلوب حل النزاع)، أو حول موضوعات نفسية (مدركات أو تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، الاحترام) وهكذا فإن هذا النوع من الصراعات تسببه المنافسة والحاجات غير المتوافقة سواء كانت تلك المصالح أو الحاجات حقيقية أو متصورة.

د–صراع القيم:إن تباين واختلاف القيم يحدث تبعاً لما يحدث في المجتمع من تغيرات، الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تحدث للمرأة اللاجنة داخل المجتمع المستضيف لها هي تغيرات في القيم، وتلك التغيرات قد تؤدي الى عدم التوافق والتكامل والانسجام إما بين القيم والسلوك أو بين القيم التي تحملها المرأة اللاجئة من بلدها قبل اللجوء وبين قيم البلد المستضيف (snow, 1997). بالإضافة إلى أن صراع القيم يعد دفاع الجماعة عن مصالحها، حيث أن لكل قيم خاصة بها تسعى من أجل إيجاد ظروف تتوافق مع قيمها.

كما يرى أصحاب نظرية الصراع بأن دونية المرأة ترجع لأسلوب التنشئة الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة فهي تُعد لتكون ربة بيت أولاً، وهذا النمط من التنشئة يجعلها تضع عملها

وعلمها في درجة ثانية بالنسبة للأسرة، فهي تحاول أن تختار الأعمال التي تتناسب مع أعمالها الأسرية واختيارها لهذه الأعمال يجعل دخلها أقل من الرجل، وهذا الأمر الذي أدى إلى تعرض المرأة اللاجئة لتحديات عديدة نتيجة تعدد المسؤوليات وحاجتها إلى العمل. (Gladden, 2020, p. 33)

وفي ضوء مما سبق، فإنه يمكن التوصل إلى تحديات التمكين الاجتماعي التي تواجه المرأة اللاجئة والتي تتمثل في أشكال متعددة للصراع في مجتمع غير مجتمعها الأصلي، والتي تنعكس آثارها بوضوح على المرأة ذاتها وبأسرتها، وأفراد المجتمع المحيط بها، وأيضاً المجمع الدولي.

٢-نظرية الأزمة:

يعد إريك أريكسون من أبرز رواد النظرية النفسية الاجتماعية، التي تعمل على دراسة مراحل نمو الإنسان المختلفة والمشكلات التي تواجهه خلال هذه المراحل المختلفة، ويطلق عليها مصطلح "الأزمات"، ويشير أريكسون إلى أن الصراع ينشأ بين الحاجات الموجودة لدى الأفراد، ومطالب المجتمع لهذه الحاجات المطلوبة، لهذا يسعى الفرد خلال فترة نموه إلى تنمية بعض المهارات لديه لمجابهة هذه الأزمات ومواجهتها بكافة الطرق الممكنة.

وتعني الأزمة: نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، وفي وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة. (Hawash, 1998, p. 30)

فالأزمة بالنسبة للمرأة اللاجئة تعد مواقف مفاجئة تؤدي إلى أوضاع غير مستقرة وتحدث نتائج غير مرغوبة تشعر المرأة حيالها بالضغط والقلق والانفعال الشديد، كونها تشكل تهديداً لحياتها وحياة أسرتها.

ويمكن القول إن الأزمة تحدث لبعض الأشخاص عندما يواجهون حادثاً نفسياً اجتماعياً يمثل بالنسبة لهم تحدياً معيناً، فالأزمة بالنسبة للمرأة اللاجئة تمثل دعوة لفعل جديد لا يستطيعون مواجهته بمواردهم الحالية، والمرأة تسعى دائماً إلى المحافظة على حالة من التوازن من خلال سلسلة من الجهود التكيفية، فطوال دورة حياة الإنسان تحدث العديد من المواقف التي تؤدي إلى اضطراب التوازن أو انعدامه ورغم أن المرأة اللاجئة يكون له ميكانيزمات التكيف أو التوازن المناسبة، فإن الأنشطة العادية لحل تحديات التمكين الاجتماعي لا تصلح لمهمة استعادة التوازن بسرعة عندما تكون المرأة اللاجئة في حالة أزمة، كما أن الأحداث الخطرة أو العوامل الضاغطة التي تعجل بحدوث الأزمة، تتطلب من المرأة اللاجئة التوصل إلى حل جديد على خبرات حياة السابقة وعلى ذخيرتها العادية للحد من تحديات التمكين الاجتماعي. (Abu zaitoum, 2019, p. 401)

ويمكن توظيف نظرية الأزمة في الدراسة الحالية على أن:

أ-أدى وقوع الأزمة المحلية الدولية إلى نزوح اللاجئين إلى دول الجوار رجالاً وأطفالاً وشيوخاً، والنساء التي كانت أكثر المتضررات نتيجة توليها زمام أسرهن في حال غياب رب الأسرة، وتوليها مسؤوليات كبيرة تجاه أطفالها وأقاربها.

ب–إن الأزمة المحلية والعالمية بالنسبة للمرأة اللاجئة تمثل تغيراً جديداً غير متوقع وسريع يصعب عليها مواجهة الظروف القاسية التي تعيشها خصوصاً مع وجود تحديات التمكين الاجتماعي.

جـ–ولدت الأزمات المحلية والعالمية وزيادة أعداد النساء اللاجئات اللواتي يرأسن أسرهن مسؤوليات جديدة وكفاحاً مستمراً في محاولة وصول المرأة اللاجئة إلى التمكين الاجتماعي وفرص العمل لتدبير المعيشة اليومية للأسرة وتأمين مواردها، رغم قلة الفرص المتاحة للعمل كونها لاجئة، مما شكل لديها أزمة اجتماعية اقتصادية ونفسية نتيجة حاجتها للعمل.

د–إن المرأة اللاجئة معرضة لتحديات مختلفة داخلية وخارجية، وأنها تسعى دائماً للبقاء في حالة من التوازن من خلال استخدام سلسلة من الحيل التكيفية والأنشطة لحل المشكلة من أجل مواجهة احتياجاتها الأساسية ومتطلبات أدائها لدورها إضافة إلى الآثار المترتبة عن اللجوء خصوصاً التمكين الاجتماعي.

هـ–ترك المرأة اللاجئة لبلادها قسرياً، وتحملها لمسؤوليات عديدة، ولد لديها العديد من تحديات التمكين الاجتماعي كشعورها بالدونية والميل إلى العزلة والانسحاب التدريجي عن الآخرين، والقلق على أسرتها من القادم.

سابعاً:- الإطار النظري للدراسة :

حددت الأمم المتحدة التمكين كمدخل لتحسين أوضاع المرأة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر نيروبي للمرأة عام ١٩٨٥م وقد لاقى ذلك، قبولاً واسعاً خاصة بين الحركات النسائية في العالم الثالث. (اتفاقية حماية اللاجئين، ١٩٥١م)

ويسعى مدخل التمكين إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة حسب النوع (الرجال والنساء) انطلاقاً من افتراض اساسي وهو أن النساء في العالم الثالث يرغبن في المشاركة في التنمية على نحو نساء العالم المتقدم اللاتي لا يملكن تحديد وتأثير في نوعية المجتمع اللائي ترغبن فيه ومناسباً. (الطة الإقليمية للاجئين، ٢٠٢٢م)

إن مدخل التمكين يسعي إلى تلبية حاجات النوع الاستراتيجية مثله مثل مدخل العدالة، لكن وسائل تحقيق تلك الحاجات تختلف بشكل جوهري بين المدخلين حيث سعي مدخل العدالة إلى احداث تغييرات في القانون وأنظمة حقوق التملك وغيرها بشكل مباشر، في حين أن مدخل التمكين يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال المواجهة غير المباشرة عن طريق تلبية حاجات النوع العملية كأسس يتم عليه بناء أساس دعم أمن وكوسائل يمكن من خلالها أن تصل إلى الحاجات الاستراتيجية للنوع البشري. (صلاح، ٢٠٢٢م، ص٤٨)

أولاً: أهداف التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١-تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإتاحة الفرصة للمرأة اللاجئة التحقيق إمكاناتها.

٢-تعزيز مشاركة المرأة اللاجئة في عملية التنمية من خلال إندماجها الكامل في الأنشطة السكانية، الصحية، التعليمية والأنشطة المدرة للدخل سواء كشريك نشيط وكمستفيد.

٣-إيجاد سياق تنموي مواتياً للمشاركة والتفاعل بالإستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطور المعرفي.

٤-تغيير العلاقات النوعية الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتغيير العلاقات المهنية في اتجاه الانحياز للخبرة والكفاءة وليس النوع وتغيير العلاقات النوعية بمصادر الثورة الاقتصادية كمصادر للتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٥-جعل التنمية أكثر تفاعلية ومشاركة بين الرجال والنساء أي تنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء اللاجئات والفقراء من امتلاك عناصر القوة الإقتصادية والاجتماعية وتمكنهم من الإعتماد على الذات في تحسين أوضاعهم المعيشية والمادية على نحو متواصل والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمر مختلف جوانب حياتهم.

ثانياً: مبادئ التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة: (طروانة، ٢٠٢٠م، ص١١٣)

١-المشاركة: حيث يعد مبدأ المشاركة من أهم مبادئ التمكين حيث أنه يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة اللاجئة والاحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

٢-الاعتماد على الذات: يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

٣-العدالة المجتمعية: حيث يسعى مدخل التمكين إلى إحداث و تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن الحيز الشخصي.

٤-البدء مع المجتمع من حيث هو: حيث يتعامل التمكين الاجتماعي مع المرأة اللاجئة من حيث هي، ثم محاولة مساعدتها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم محاولة تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

ثالثاً: أبعاد التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة: (برهان، ٢٠٢١م، ص١١٧)

١-البعد المعرفي: ويتضمن هذا البعد فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء اللاجئات سواء على المستوى Macro أو المستوي Micro في الحياة ويركز هذا البعد على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية.

٢-البعد السياسي: ينطلق هذا البعد من فكرة إمكانات النساء اللاجئات في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويفترض هذا البعد أن مشاركة النساء اللاجئات في الفعل الاجتماعي سوف يزيد من الوعي الثقافي بين الرجال وبقية النساء الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات على المستوي الاجتماعي.

٣-البعد الاقتصادي: ذلك البعد يتضمن إمكانية مشاركة النساء اللاجئات في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، ويري هذا البعد أن السبب الحقيقي لتبعية النساء اللاجئات إنما يرجع إلى الاعتماد المادي، لذلك يدعوا إلى ضرورة حصول النساء اللاجئات على المصادر الإنتاجية والتحكم فيها.

٤-البعد الصحي: يتضمن هذا البعد مساعد المرأة اللاجئة في الحصول على الخدمات الصحية التي تتفق مع ظروفها كامرأة وظروفها الأسرية كربة منزلة وفي نفس الوقت كعاملة وذلك من

خلال حصولها على التأمين الصحي، وتمكينها من رعاية صحة أسرتها عن طريق خدمات التأمين الصحي، كذلك الحصول على الوقت كافي لرعاية أطفالها.

٥-البعد الاجتماعي: يتضمن هذا البعد امتلاك المرأة اللاجئة للمعرفة والمهارات والقدرات والتي تساهم في تعليمها بشكل كبير ومن ثم تحقيق مشاركتها بشكل ايجابي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تغيير القيم والعادات والتقاليد والنظرة الاجتماعية الخاطئة للمرأة اللاجئة والقضاء على مظاهر التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل.

٦-البعد الوظيفي: يتضمن هذا البعد أن النساء اللاجئات يستطعن الفعل على المستوى الوظيفي وتحسين واقعهن الوظيفي ومن ثم يهتم هذا البعد بتحسين وضع المرأة اللاجئة في العمل وإيجاد فرص المساواة مع الرجل في الحصول على الوظائف وتقلد المناصب في الإدارة العليا.

رابعاً: تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة واللاجئة:

١-التحديات الذاتية:

أ-عدم قدرة المرأة اللاجئة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال.

ب-عدم شعور المرأة اللاجئة بأهمية مكانتها ودورها في تحقيق التنمية.

جـ-خوف المرأة اللاجئة من عدم قدرتها على التوفيق بين واحباتها الأسرية والتزاماتها الوظيفية.

د-ضعف وعي المرأة اللاجئة حقوقها داخل المجتمع.

هـ-خضوع المرأة اللاجئة في معظم الأحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

٢-التحديات المجتمعية:

أ–وجود بعض الموروثات التي تقلص من مشاركة المرأة اللاجئة في التنمية.

ب–ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة اللاجئة في التنمية.

جـ–عدم المساواة بين الرجل والمرأة اللاجئة.

د–رفض أغلب الأسر التحاق المرأة اللاجئة بالأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين.

هـ–حرمان النساء اللاجئات من ممارسة بعض المهن وقصورها على الرجال.

و–عدم تقدير المجتمع لجهود المرأة اللاجئة.

٣–التحديات التنظيمية والإدارية المتعلقة ببيئة العمل:

أ–قلة الدورات التدريبية المقدمة للنساء اللاجئات لرفع كفاءتهن.

ب–عدم تطبيق النظام التأميني الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

جـ–تعقد الإجراءات الإدارية والأنظمة للمرأة اللاجئة.

د–عدم توافر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات المرأة اللاجئة.

هـ–عدم وجود دخل شهري ثابت للمرأة اللاجئة.

٤–التحديات الاجتماعية:

أ–تقييد حرية المرأة اللاجئة وممارسة العمل التجاري الحر.

ب–ضعف الوعي الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

جـ–ضعف القدرات والمهارات الاجتماعية للمرأة اللاجئة.

د–ضعف فرص التمويل المشاريع الخاصة التي تنشئها المرأة اللاجئة.

هـ–عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة اللاجئة.

و–استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقادرة على التفاوض واتخاذ القرار الاجتماعي.

خامساً: متطلبات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من منظور طريقة تنظيم المجتمع :

بما أنه لا يتوفر لدى النساء اللاجئات الاستعداد اللازم للتأقلم مع التغيرات، التي تفرضها عليهن بالقوة إذ أن عملية اللجوء وفقدان الأقارب، كما يخبر هذا الواقع المرأة اللاجئة على تولي أدور جديدة تتحدى وتعيد تحديد هويتهن الثقافة والاجتماعية في معظم الأحيان ويقع الإلزام الرئيسي بحناية النساء اللاجئات من كافة أشكال الانتهاك على عائق حكومات الدول المضيفة ومع ذلك، لا تلتزم الدول المضيفة هذه الحماية، ويبدو أن حقوق المرأة اللاجئة تعرف حماية ضعيفة على أكثر من صعيد وخاصة الانتهاكات المتعلقة بزواجها بشكل قسري دون السن القانوني إضافة إلى التحرش الجنسي في أماكن الإيواء إن نسبة كبيرة ممن لقوا حذفهم تقريباً حسب المعطيات جراء العنف هم من الرجال، تاركين خلفهم أعداداً من الأرامل واليتامى بدون دعم، ولقد أصيبت كثير من النساء اللاجئات حالات من الهلع وصدمات نفسية، تحملت المرأة اللاجئة أعباء ومسؤوليات جديدة إضافة لما كانت تحمله في السابق فعليها تقع المسؤولية في حماية الأسرة وتدبير أمور أطفالها وحمايتهم ونقلهم إلى أماكن أمنة متنقلة هم من مكان للآخر هذا التنقل الذي يحمل في طياته كثيراً من المصاعب والمشاق والانتهاك الصارخ بحقها وحق أطفالها، تعمل أغلب النساء اللاجئات اللواتي وجدن فرصة عمل في مناطق الإيواء في ظروف سيئة وبلية محيطة غير مناسبة لعمل المرأة ولكن بعض هؤلاء النساء مضطرات لهذا العمل

لكسب قوتهن وقوت أسرهن لذلك يتحملن كل ذلك بصبر وإباء غير عاديين، بسبب سوء وضعفهن الاجتماعي حيث ليس لديهن ما يكفيهن من المصروفات اليومية العادية وقد يعملن لعدم وجود عائل.

وهناك جانب آخر غير معروف لدرجة كبيرة للعنف المتصاعد ضد المرأة اللاجئة وهو تشجيع أو إجبار القاصرات على الزواج، حيث كشفت دراسة أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان حول الزواج المبكر في مخيم الزعتري للاجئين السوريين عن ووجود ٧٢٠ سيدة حامل في المخيم من أصل ٩ ألف امرأة، ووفق هذه الدراسة التي كشف عنها النقاب في ندوة نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان حول حالات الزواج المبكر للسيدات في هذا المخيم أقل من ١٨ عاما. (الغزالي، ٢٠٢٢م، ص٤٨)

من الممكن فهم احتياجات النساء على نحو أفضل بمشاركتهن في تقييم وتنفيذ ومراقبة البرامج التي تخدم مصلحتهن، علاوة على هذا، تصبح أقل عرضة للاستغلال والأذى وبالتالي يتعين على المنظمات الإنسانية ان تتأكد من أن فرقها تشمل ذكوراً وإناثاً، لا يعني هذا أنه يمكن اعتبار حماية النساء ومساعدهن من مسؤولية الموظفات النساء وحدهن.

فحسب تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقديراتها يوجد حوالي ٤٥٠ ألف لاجئ مقارنة مع هذه الأرقام نجد ان عدد اللواتي تعرضن للعنف الجسدي ١٧٢ ألف و٨٠٠ امرأة، وعدد اللواتي تعرضن للتحرش ٥٧ ألف و٦٠٠ امرأة، وعدد المغتصبات ٧٨٠ مغتصبة، وعدد القاصرات غير المصحوبات ٢٤٣ فتاة. هذه الأرقام تبين لنا مدى الكارثة الإنسانية بسبب العنف

المنتشر في سورية والتي انعكست بشكل مباشر على المرأة فولدت زيادة كبيرة في الانتهاكات صدها على مستوى العلف الجسدي والتحرش والاغتصاب. (زهرة، ٢٠٢١م، ص١٥٦)

لقد تجمع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات من بين الخطط الموضوعة تحت قيادة السلطات الوطنية لكل من مصر والأردن ولبنان وتركيا و العراق لضمان الحماية والمساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وللخطة الإقليمية للاحدين أهداف عامة وهي ضمان الحماية والمساعدة للاجئين الفارين من الصراع الدائر في مناطق العنف وللمجتمعات المحلية المتأثرة، كما تسعى هذه الخطة إلى التصدي إلى ما أحدثته الأزمة التي تسبب اللجوء من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمعات والأخرى.

وعلى الرغم من تمويل خطة الاستجابة الإقليمية لبعض الحكومات والدول فإنها حققت حماية والمساعدة الملايين اللاجئات باستخدام طرق مبتكرة لتحسين جودة الخدمات المقدمة، شملت هذا الطرق إدخال التكنولوجيا لتسهيل استخدام التسجيل كأداة حماية والتحول إلى المساعدة النقدية بدلاً عن المساعدة العينية، وذلك للإعطاء اللاجئين كرامة الاختيار ولتقوية الاقتصادات المحلية، وبالمثل شددت الخطة الإقليمية على الحاجة إلى مواصلة تخفيف الأخطار المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، وستواصل مساندة الاستجابة لحاجات اللاحنات من مثل هذا العنف من خلال الأنظمة الوطنية في البلدان المضيفة والمجتمع المدني. (إبراهيم، ٢٠١٩م، ص٢١١)

إن التمكين الاجتماعي المطلوب للمرأة اللاحنة هو تسهيل دعمها للعيش بطريقة كريمة وتلبية حاجاتها المادية والمعمارية وفتح الباب أمامها للقيام بأدوارها الطبيعية والاجتماعية

والاقتصادية، فهذا حق إنساني قبل أن يكون حقا سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، فاللاجئات موجودات ويشكلن قوة اجتماعية عددية، في بعض المجتمعات وإذا لم يتم تلبية الحاجات فقد يشكلن على الدولة المصيغة أعباء أخرى، وهذا يتطلب من الحكومات القيام بدور أساسي في التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من خلال تعديل التشريعات بحيث تسمح باستيعاب للاجئات ضمن إطار قانوني واضح وصريح دون ترك اللاجئات عرضة للاستغلال أو الانتهاك الجسدي، التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني العامل مع اللاجئات، دعوة المجتمع الدولي ومؤسساته للقيام بمساعدة الدولة المضيفة، توفير برامج نصح وإرشاد مخصصة للنساء والفتيات اللاتي عانين من الاعتداء الجنسي والنفسي، توفير تدريبات مهنية لكسب الرزق يكرس عندهن الثقة بالنفس والاستقلالية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١-نوع الدراسة ومدخلها المنهجي: انطلاقاً مع مشكلة الدراسة واتساقاً مع الأهداف التي تسعى إليها فإن هذه الدراسة دراسة فاعلية عائد التدخل المهني نتيجة حساب الفروق بين المجموعة التجريبية والتي طبق عليها برنامج التدخل المهني والمجموعة الضابطة واستخدمت التصميم التجريبي المجموعتين التجريبية والضابطة للتأكد أن التغيير يرجع للبرنامج.

٢-أدوات الدراسة: اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على أداة أساسية هي مقياس تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي من تصميم الباحثة وقد تم تطبيق الأداة الخاصة بالدراسة وفقاً للخطوات التالية في إعداد المقياس:

١–تحديد موضوع القياس ومؤشراته: بعد مراجعة الإطار النظري الخاص بالدراسة والدراسات السابقة أمكن للباحثة تحديد موضوع القياس في تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة، كذلك تحديد المؤشرات التالية:

أ–تحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها.

ب–تحديات التمكين الاجتماعي على أسرتها.

جـ–تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع.

د–تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي.

٢–جمع عبارات المقياس: بعد أن تم تحديد موضوع القياس ومؤشراته قامت الباحثة بصياغة عدد كبير من العبارات في كل مؤشر تعبر عن آراء ومواقف تعكس تحديات التمكين الاجتماعي وبعد أن كونت الباحثة الصورة الأولية لدليل القياس الذي تكون من (١٤) عبارة لكل مؤشر وبذلك أصبح العدد الكلي للعبارات (٥٦) عبارة، وقد راعت الباحثة تنوع العبارات لعبارات تقيس تحديات التمكين الاجتماعي.

٣–تحكيم المقياس وتعديله: حيث تم عرض المقياس على عدد (٨) من المحكمين من الأساتذة الأكاديميين والخبراء في مجال الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماعي والتربية والصحة النفسية فطلب منهم تحكيم المقياس من حيث ارتباط العبارات بالمؤشر ومن حيث سلامة الصياغة أسفر هذا التحكيم عن حذف بعض العبارات التي لم تتفق عليها ٨٥% منهن وإضافة بعض العبارات الأخرى وتعديل صياغة بعض العبارات وأصبح المقياس في الصورة النهائية مكوناً

من (٤٠) عبارة بواقع (١٠) عبارات لكل مؤشر ثم قامت الباحثة بعمل تدرج ثلاثي للمقياس نعم وتعطى ثلاث درجات وإلى حد ما وتعطى درجتان، ولا وتعطى درجة واحدة.

٤-حساب ثبات وصدق المقياس: قامت الباحثة بحساب ثبات المقياس باستخدام طريقة إعادة الاختيار حيث قامت بتطبيق المقياس على عدد (١٠) من النساء (المرأة اللاجئة) اللائي تنطبق عليهن خصائص العينة ثم إعادة التطبيق عليهم بفاصل زمنى تردده أسبوعان ثم قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بينهما بطريقة بيرسون، كذلك حساب الصدق الذاتي بجانب الاعتماد على الصدق الخارجي إلى صدق المحكمين

وفيما يلى نتائج الثبات والصدق:

جدول رقم (١) يوضح نتائج الثبات والصدق

المؤشر	معامل الثبات	معامل الصدق	الدلالة
تحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها	٠.٨١	٠.٨٨	دال
تحديات التمكين الاجتماعي على أسرتها	٠.٨٣	٠.٨٣	دال
تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع	٠.٧٩	٠.٨٩	دال
تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي	٠.٨٤	٠.٩٢	دال
المقياس ككل	٠.٨١٧	٩٠.٥	دال

ومن النتائج السابقة يتضح ثبات وصدق المقياس.

٣–مجالات الدراسة:

أ–المجال البشري: تم اختيار عينة النساء اللاجئات بالطريقة العمدية من النساء اللاجئات الموجودين بفندق إقامتهم والذي بلغ عددهن (٧٣) سيدة لاجئة وضعت الباحثة عدة شروط لاختيارهن هي:

١–أن يتراوح العمر ما بين ٣٠ إلى ٤٥ سنة.

٢–أن يكون لديها أطفال.

٣–أن تكون دائمة التواجد بفندق الإقامة.

٤–أن توافق وتلتزم بحضور فاعليات برنامج التدخل المهني.

وأسفر ذلك عن انطباق الشروط على (٥٢) سيدة تم تطبيق المقياس عليهن وتم اختيار (٤٠) سيدة ممن حصلن على أقل الدرجات على المقياس ثم تم تقسيمهم إلى مجموعتين واحدة تجريبية والأخرى ضابطة بطريقة المزاوجة بين الجماعات كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

ب–المجال المكاني: تم تطبيق برنامج التدخل المهني بفندق إقامة السيدات اللاجئات وتحت إشراف مديرية التضامن الاجتماعي بكفرالشيخ ويقوم الأخصائيين الاجتماعيين بالمديرية إدارة الإغاثة بالإشراف عليهم.

وقد تم اختيار هذا المكان للمبررات التالية:

١–لدور إدارة الإغاثة بمديرية التضامن الاجتماعي في التوعية المجتمعية بالقضايا والتحديات الملحة ومنها تحديات التمكين الاجتماعي.

٢-يقدم العديد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لنشر ثقافة الوعى بتحديات التمكين الاجتماعي.

٣-توافر العينة اللازمة للدراسة.

جـ-المجال الزمني: استغرقت فترة إجراء الدراسة ستة شهور تقريباً وهي فترة كتابة الإطار النظري وإعداد أدوات الدراسة وتطبيق البرنامج واستخراج النتائج وتحليلها واستغرق البرنامج فترة ثلاثة أشهر، وذلك في الفترة من ٢٠٢٣/٢/١٢م حتى ٢٠٢٣/٧/١١م.

ضوابط التجربة:

١-المقياس الذي استخدمته الباحثة على قدر مناسب من الثبات والصدق بحيث يمكن القول بأن الفروق التي تم التوصل إليها نتيجة للقياسين القبلي والبعدي يمكن الاعتماد عليها في تقييم برنامج التدخل المهني.

٢-مناسبة فترة التدخل المهني ليست بالنقص أو الزيادة بحيث تؤدى إلى نتائج غير موضوعية أو تسمح بدخول مؤشرات خارجية تؤثر على نتائجه التجريبية.

٣-أن المجموعتين التجريبية والضابطة على قدر كبير من التجانس الأمر الذي يجعلنا نغزو الفروق الدالة بينهما إلى برنامج التدخل المهني.

٤-برنامج التدخل المهني تم إعداده بطريقة علمية دقيقة يناسب طبيعة الموضوع وخصائص أعضاء المجموعة التجريبية من النساء.

تاسعاً: برنامج التدخل المهني:

١-الأساس النظري للبرنامج:

١-المكونات والأسس المهنية لطريقة تنظيم المجتمع باعتبار أن طريقة تنظيم المجتمع تستهدف تقوية قدرات المرأة اللاجئة وقيمة مستوياتهن التعليمية والمعرفية والثقافية ورفع درجة الوعي لديهن بالقضايا والتحديات المجتمعية ذات العلاقة بالتمكين الاجتماعي.

٢-الموجهات النظرية المستمدة نظرية الصراع ونظرية الأزمة حيث يعمل المنظم الاجتماعي على تعزيز وحماية برامج مرتبطة بالمرأة اللاجئة من أجل إحداث التغيير المنشود.

٢-أهداف برنامج التدخل المهني:

الهدف العام للبرنامج هو تنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي والتداعيات المترتبة عليه مما يشكل خط دفاع وقائي لوقاية أبنائهن أو المحيطة بهم من الوقوع في براثن مخاطر اللجوء.

وتم تحقيق هذا الهدف عن طريق:

١-تنمية معارف وإدراك المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على الفرد منها المعاناة والتهميش والتي تؤثر على دورها الاجتماعي والخجل من سوء وضعها الاجتماعي والمعيشي.

٢-تنمية معارف وإدراك النساء بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع منها أجد صعوبة في تلبية احتياجاتي من المجتمع المحلي المحيط بها أفراد المجتمع لا يعززون ثقتي بنفسي كوني امرأة لاجئة.

٣-تنمية وعي وإدراك النساء بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي منها تزايد انتشار العنف والجريمة في دول العالم لزيادة اللاجئين.

٣-استراتيجيات التدخل المهني:

١-استراتيجية التثقيف: تعتمد على توفير معلومات وتنمية مهارات بحيث تكون النساء على دراية ومعرفة بتحدياتا التمكين الاجتماعي سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو المجتمع الدولي وذلك بتوفير المعلومات عن طريق المحاضرات والندوات وعرض الأفلام التعليمية وغيرها من الوسائل الأخرى.

٢-استراتيجية الاقناع والتوضيح: والاقناع هو تقديم وجهة نظر حول تحديات التمكين الاجتماعي بقصد الحصول على اتفاق حول هذه التحديات واقتناعهن بذلك وهنا تتاح المعلومات وتسهل الاتصالات وتواجه المعارضة والتعبير عن وجهة النظر الخاصة.

٣-استراتيجية المواجهة: المواجهة هي عملية تحدى الآخرين وعادة ما تتم في اجتماع وجه لوجه وذلك لمواجهة تحديات التمكين الاجتماعي كأنه نوع من مواجهة الظروف الاجتماعية وذلك عن طريق مواجهة هذا الفكر باستخدام وسائل مختلفة ومتخصصين من رجال الدين أو علم النفس أو الخدمة الاجتماعية والتنموية وغيرهم.

٤-استراتيجية التفاعل والاتصال: وذلك بتشجيع التفاعل والاتصال بين النساء اللاجئات بعضهم وبعض وبينهم وبين فريق العمل من خلال عمليات تفاعلية تتم فيها مناقشات جماعية وتبادل الآراء ووجهات النظر حول تحديات التمكين الاجتماعي ودور النساء اللاجئات في حماية أبنائهن من هذه التحديات لتحقيق التمكين الاجتماعي.

٤-تكنيكات البرنامج:

١-تكنيك المناقشة الجماعية.

٢-تكنيك الأنشطة الموجهة.

٣-تكنيك لعب الدور.

٥-الأنشطة المهنية لبرنامج التدخل المهني:

١-الندوات والمحاضرات في موضوعات مرتبطة بالتمكين الاجتماعي يحاضر فيها بعض الخبراء من رجال الدين والاجتماعيين وعلم النفس بجانب الباحثة.

٢-الأفلام التعليمية وورش العمل والشرائح السنيمائية والتعليق عليها وإدارة مناقشات جماعية بعدها تلك الوسائط التي تبين تحديات التمكين الاجتماعي بصورة عملية.

٣-المقابلات الفردية والجماعية مع بعض النساء اللاجئات اللاتي تحتاجين إلى كل هذه المقابلات لزيادة إقناعهن.

٦-أدوار المنظم الاجتماعي لتحقيق الوقاية من تحديات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

فضلاً عن الأدوار المتعارف عليها للمنظم الاجتماعي كدور المنظم والمنسق والمطالب والوسيط فإن المنظم في هذا البرنامج يقوم بالأدوار التالية:

١-دور التربوي: حيث يقوم المنظم الاجتماعي تزويد نسق العمل بالمعارف والمعلومات التي تمكنهم من ادراك تحديات التمكين الاجتماعي ويساعدهن على اكتساب مهارات لازمة لإتمام تفاعلهن بطريقة سهلة واكسابهم مجموعة من الاتجاهات المضادة للتمكين الاجتماعي.

٢-دور المبادر: وهو الذي يجذب انتباه الناس لقضية معينة حيث يقوم المنظم الاجتماعي بجذب انتباه النساء اللاجئات بتحديات التمكين الاجتماعي والمخاطر المترتبة عليها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الفرد والأسرة والمجتمع.

٣-دور المستشار: وهو يعمل كشخص يعرض النصيحة والمقترحات والأفكار لشخص آخر وجماعة أو منظمة وهنا يقوم المنظم الاجتماعي بتقديم النصح والإرشاد للنساء اللاجئات في كيفية مواجهة تحديات التمكين الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية.

٤-دور المطالب: يقوم المنظم الاجتماعي بمهامه كمطالب عن طريق مطالبة المجتمع لتوفير الخدمات المناسبة للمرأة اللاجئة التحسين نوعية حياتهم والسعي نحو وضع سياسات اجتماعية جديدة.

٥-دور الممكن: يقوم المنظم الاجتماعي بمساعدة المرأة اللاجئة للتعبير عن حاجاتهن والحلول المقترحة لمشكلاتهن كذلك مساعدة المسئولين على اختيار استراتيجيات لتحديات التمكين الاجتماعي ومساعدة المرأة اللاجئة على تنمية قدراتهم للتميز بين الأفكار المختلفة، لتحقيق التمكين الاجتماعي على أكمل وجه ممكن.

٦-دور الوسيط الاتصالي: يسعى المنظم الاجتماعي إلى حل النزاعات في المجتمع والتخفيف من حدة الصراعات وتنمية ثقافة السلام الاجتماعي والتسامح، واحترام الآخر بين اللاجئين عموماً لتحقيق التمكين الاجتماعي.

٧-إنساق البرنامج:

١-نسق العميل: النساء اللاجئات أعضاء المجموعة التجريبية.

٢-نسق فريق العمل: الباحثة وأعضاء فريق العمل سواء من المؤسسة وخارجها كرجال الدين والخبراء.

٣-نسق الفعل: المؤسسة وفريق العمل بها.

٤-نسق الهدف: هو نسق العميل بنفسه وأعضاء المجموعة التجريبية.

٨-تقييم برنامج التدخل المهني:

مقياس تنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي حيث يتم القياس القبلي والبعدي لكل من المجموعتين التجريبية والضابطة لتحديد أثر البرنامج في تحقيق أهدافه.

٩-مدة اجتماعات البرنامج:

١-اجتماعين أسبوعيا لمدة أربعة ساعات مقسمة على جزئين لكل جزء ساعتان على مدى زمني قدره ثلاثة شهور.

٢-(١٧) اجتماع فردي وجماعي مع بعض النساء اللاجئات وأعضاء فريق العمل.

عاشراً: محتويات لأنشطة التدخل المهني:

الهدف من النشاط	موضوع النشاط	الأدوات	المستهدفين	القائمين على النشاط	الاستراتيجية	الأدوار
الارتباط والاتفاق على التدخل المهني. الارتباط وتطبيق القياس القبلي. تطبيق القياس القبلي. الانهاء وتطبيق قياس البعدي. تطبيق القياس البعدي. توفير أماكن للأنشطة.	اجتماع مع المسئولين في إدارة الإغاثة. اجتماع مع المجموعة التجريبية. اجتماع المجموعة الضابطة. اجتماع مع المجموعة التجريبية.	الاجتماعات	المسئولين بإدارة الإغاثة والنساء اللاجئات	الباحثة	التعاون والتنسيق	التربوي والمبادر

	اجتماع مع المجموعة الضابطة. اجتماع مع المسئولين في إدارة الإغاثة					
تنمية الوعي بآثار التمكين الاجتماعي وبالآثار السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع وتوضيح دور المرأة اللاجئة في الوقاية. تنمية الجوانب المعرفية والسلوكية والوجدانية	التمكين الاجتماعي. اثار السلبية للتمكين الاجتماعي. وقاية الأبناء من تحديات التمكين الاجتماعي. دور المرأة في الوقاية من التمكين الاجتماعي	الندوات	النساء اللاجئات	الباحثة ومدير إدارة الإغاثة	التبادل المعرفة التوضيح والتفسير	الممكن التربوي الوسيط المنسق
توفير معلومات ومعارف حول التسامح وقبول الآخر. تنمية الوعي بتحديات التمكين الاجتماعي. وعلى الأسرة والفرد والمجتمع والمجتمع الدولي. تنمية الجوانب المعرفية والسلوكية والوجدانية	التسامح الديني. قبول الآخر. التحديات النفسية. التمكين الاجتماعي والتحديات الاجتماعية. التمكين الاجتماعي والتحديات الاقتصادية. التمكين الاجتماعي. المخاطر على الأفراد. المخاطر على الأسرة. المخاطر على المجتمع. المخاطر على المجتمع الدولي	المحاضرات	النساء اللاجئات	الباحثة والخبراء ورجال الدين	البناء المعرفي التوضيح والتفسير والإقناع والتعاون	التربوي المفسر الممكن
تنمية وعي المرأة اللاجئة وتوضيح وتفسير الآثار السلبية للتنشئة الاجتماعية للأبناء في ظل ظروف اللجوء. إكساب المرأة اللاجئة مهارة الإقناع وتنمية التفكير ومهارة إدراك المشكلة لتشجيع الأبناء على التكيف الاجتماعي.	التنشئة الاجتماعية للأبناء. متابعة الأبناء. دور المرأة اللاجئة في مكافحة تحديات التمكين الاجتماعي	ورشة عمل	النساء اللاجئات	الباحثة والخبراء	التوضيح والتفسير والإقناع	التربوي
التأكد من فهم المرأة اللاجئة	دور المرأة اللاجئة في الأسرة.	المناقشات	النساء اللاجئات	الباحثة	التوضيح والتفسير	التربوي

واستيعابها للآثار السلبية التمكين الاجتماعي وأسبابه ودورها في التمكين. تنمية الجوانب المعرفية والسلوكية والوجدانية.	دور المرأة في تحقيق التنمية للأسرة	الجماعية		والخبراء	والإقناع المشاركة الجماعية	المعالج
الإقناع بتحديات التمكين الاجتماعي	أفلام عن الدمار الذي أحدثه الأزمات. أفلام عن الدمار الذي أحدثه الأزمات على المباني، وكتل الأشخاص	أفلام وشرائح تعليمية	النساء اللاجئات	الباحثة	الإقناع	التربوي المفسر
متابعة تفهم المرأة اللاجئة للمحاضرات والندوات. التوجيه الجمعي. تسهيل إتمام الأنشطة في إدارة الإغاثة متابعة تفهم المرأة للمحاضرات والندوات. التوجيه الجمعي. تسهيل إتمام الأنشطة في إدارة الإغاثة	مقابلات فردية مع بعض النساء اللاجئات. مقابلات جماعية مع النساء اللاجئات. مقابلات مع المسئولين في إدارة الإغاثة	مقابلات فردية وجماعية	النساء والمسئولين في إدارة الإغاثة	الباحثة والخبراء	التوضيح والتفسير والإقناع	التربوي المفسر المنسق

جدول رقم (٢) يوضح خصائص عينة الدراسة من المجموعتين التجريبية والضابطة

الخصائص	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة	
العمر	عدد	%	عدد	%
٣٠-	٨	٤٠	٧	٣٥
٣٥-	٧	٣٥	٧	٣٥

٤٠–٤٥ سنة	٥	٢٥	٦	٣٠
المستوى التعليمي	عدد	%	عدد	%
تقرأ وتكتب	٣	١٥	٣	١٥
شهادة متوسطة	٩	٤٥	١٠	٥٠
شهادة جامعية	٨	٤٠	٧	٣٥
الحالة الاجتماعية	عدد	%	عدد	%
متزوجة	١٨	٩٠	١٧	٨٥
مطلقة	٢	١٠	٣	١٥
عدد الأبناء	عدد	%	عدد	%
١	٢	١٠	٣	١٥
٢	١٠	٥٠	١٠	٥٠
٣	٥	٢٥	٤	٢٠
٤ فأكثر	٣	١٥	٣	١٥
الجنسية	عدد	%	عدد	%
سورية	٧	٣٥	٦	٣٠

فلسطينية	٣	١٥	٤	٢٠
يمنية	٢	١٠	٢	١٠
سودانية	٨	٤٠	٨	٤٠

وفي الجدول السابق تبين تجانس المجموعتين التجريبية والضابطة من حيث الخصائص الاجتماعية والشخصية والمهنية قبل وبعد التدخل المهني.

الحادي عشر: نتائج اختبار فروض الدراسة:

أولاً: الفرض الأول ومؤداه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها.

جدول رقم (٣) يوضح أثر التدخل المهنى على تحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها

القياس	المجموعة	س–	ع	ت	المعنوية	ف	ع	ت	المعنوية	نسبة التغير
القبلي	التجريبية	٢٢.٩	٤.٦	٠.٠٦٦	غير معنوي					
	الضابطة	٢٣.٠٠	٥.١							
البعدي	التجريبية	٣٦.٧	٣.٩	١١.٥	معنوي عند ٠.٠١	٨.٨	٣.١	١٥.٧	معنوي عند ٠.٠١	
	الضابطة	٢٢.٩	٣.٦			١.٢	٤.٨	١٠.٣٦	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١-عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة على متغير تحديات التمكين الاجتماعي قبل التدخل المهني فبحساب قيمة ت وجد أنها = ٠.٠٦٦ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن = ٠.٢٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ مما يعني تماثل المجموعتين قبل التدخل المهنى ومما يؤكد ذلك تقارب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري عند كلاً من المجموعتين.

٢-عدم وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة الضابطة قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١.٣٦ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١ وقد يعزى ذلك إلى عدم تعرض تلك المجموعة الضابطة لبرنامج التدخل المهني.

٣-وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة بعد التدخل المهنى لصالح المجموعة التجريبية، فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١١.٥ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن= ٣٨، =٠.٠١ والتي تساوي ٢.٧٠٤ ويعزى ذلك إلى برنامج التدخل المهني الذي أدى إلى تنمية وعي هذه المجموعة بتحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها.

٤-وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة التجريبية قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١٥.٧ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، =٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١.

ومن النتائج السابقة نستنتج صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة ومفاداه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها.

ثانياً: الفرض الثاني ومؤداه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة بتحديات التمكين الاجتماعي على الأسرة.

جدول رقم (٤) يوضح أثر التدخل المهني على تنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على الأسرة

القياس	المجموعة	س-	ع	ت	المعنوية	ف	ع	ت	المعنوية	نسبة التغير
القبلي	التجريبية	٢٠.٨	٤.٧	٠.٣٧	غير معنوي					
	الضابطة	٢١.٢	٥.٥							
البعدي	التجريبية	٣٢.٢	٤.٦	١٣.٣٧	معنوي عند ٠.٠١	٧.٣	٢.٤	٩.٤٢	معنوي عند ٠.٠١	
	الضابطة	٢٠.٣	٣.٧			١.٠٧	٤.٢	١.٢٢	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١-عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة على متغير وعى المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على الأسرة قبل التدخل المهني، فبحساب قيمة ت وجد أنها= ٠.٣٧ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن= ٣٨، =٠.٠١والتي تساوى

٢.٧٠٤ ومما يؤكد ذلك تقارب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري عند كل من المجموعتين.

٢-عدم وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة الضابطة قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد، فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١.٠٧ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١ وقد يعزى ذلك إلى عدم تعرض هذه المجموعة لبرنامج التدخل المهنى.

٣-وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة التجريبية قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد، فبحساب قيمة ت وجد أنها = ٧.٣ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦٩.

ومن النتائج السابقة نستنتج صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة ومفاداه:

-توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على أسرتها.

ثالثاً: الفرض الثالث ومؤداه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعى المرأة اللاجئة وتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع

جدول رقم (٥) يوضح أثر التدخل المهني على تنمية وعي المرأة اللاجئة وتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع

القياس	المجموعة	س-	ع	ت	المعنوية	ف	ع	ت	المعنوية	نسبة التغير
القبلي	التجريبية	٢٠.٣	٤.١	٠.٧٦	غير معنوي					
	الضابطة	٢٠.٤	٤.٦							
البعدي	التجريبية	٣٤.٥	٣.٨	٩.١٦	معنوي عند ٠.٠١	٣.٤	٨.٢	١٣.٩	معنوي عند ٠.٠١	
	الضابطة	٢٠.٣	٤.٦			١.٤	٤.٧	١.٤	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١-عدم وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة على متغير الوعي بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع قبل التدخل المهني، فبحساب قيمة ت وجد أنها= ٠.٧٦ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ مما يعني تماثل وتقارب المجموعتين قبل التدخل المهنى ومما يؤكد ذلك تقارب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري عند كل من المجموعتين.

٢-عدم وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة الضابطة قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد، فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١.٤ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦٩ وقد يعزى ذلك إلى عدم تعرض هذه المجموعة للتدخل المهني.

٣-وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة بعد التدخل المهنى لصالح المجموعة التجريبية، فبحساب قيمة ت وجد أنها = ٩.١٦ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، =٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ ويعزى هذا الفرق إلى تعرض هذه المجموعة لبرنامج التدخل المهني.

٤-وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة التجريبية قبل التدخل المهنى وبعده على هذا البعد، فبحساب قيمة ت وجد أنها =٢.٨٦١ = ١٣.٩ عند ن =٣٨، =٠.٠١ والتي تساوي

ومن النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة ومفاداه:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع.

رابعاً: الفرض الرابع ومؤداه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعى المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي

جدول رقم (٦) يوضح أثر التدخل المهني على تنمية وعى المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي

القياس	المجموعة	س–	ع	ت	المعنوية	ف	ع	ت	المعنوية	نسبة التغير
القبلي	التجريبية	٣٢.٧	٦.٧	٠.٠٥	غير معنوي					
	الضابطة	٣٢.٨	٤.٨							
البعدي	التجريبية	٤٨.٣	٥.٣	٨.٧	معنوي عند ٠.٠١	١٠.٢	٣.١	١٨.٨	معنوي عند ٠.٠١	
	الضابطة	٣٢.٧	٦.٢			٠.٨٧	٤.٢	١.٠٢	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١–عدم وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة على متغير الوعي بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي قبل التدخل المبنى. فبحساب قيمة ت وجد أنها= ٠.٠٥ عند ن= ٣٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ مما يعني تماثل وتقارب أعضاء المجموعتين قبل التدخل المهنى ومما يؤكد ذلك تقارب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري عند كلاً من المجموعتين.

٢–عدم وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة الضابطة قبل التدخل المهني وبعده على هذا البعد، بحساب قيمة ت وجد أنها = ١.٠٢ وهى أقل من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، =

٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١ وقد يعزى ذلك إلى عدم تعرض هذه المجموعة لبرنامج التدخل المهنى.

٣-وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة بعد التدخل المهنى لصالح الجماعة التجريبية. فبحساب قيمة ت وجد أنها = = ٨.٧ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، =٠.٠١، والتي تساوى ٢.٧٠٤ وتعزى هذا الفرق إلى تعرض المجموعة التجريبية لبرنامج التدخل المهنى.

٤-وجود فروق معنوية في درجات المجموعة التجريبية قبل التدخل المبنى وبعده على هذا البعد. فبحساب قيمة ت وجد أنها= ١٨.٨ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١.

ومن النتائج السابقة نستنتج صحة الفرض الفرعي الرابع للدراسة ومفاداه:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي.

خامساً: الفرض الرئيسي ومؤداة توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعى المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي

جدول رقم (٧) يوضح أثر التدخل المهني على تنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي

القياس	المجموعة	س-	ع	ت	المعنوية	ف	ع	ت	المعنوية	نسبة التغير
القبلي	التجريبية	٢٤.٢	٥.١	٠.٠٦٣	غير معنوي					
	الضابطة	٢٤.٤	٥.٠							
البعدي	التجريبية	٣٧.٩	٤.٤	٩.٧١	معنوي عند ٠.٠١	٩.٤	٣.٩	١٤.٩	معنوي عند ٠.٠١	
	الضابطة	٢٤.٣	٤.٥			١.٣	٤.٤	١.٦	غير معنوي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

١-عدم وجود فروق معنوية بين أعضاء المجموعتين التجريبية والضابطة على مقياس الوعي بتحديات التمكين الاجتماعي قبل التدخل المهني. فبحساب قيمة ت وجد أنها = ٠.٠٦٣ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ مما يعنى تماثل وتقارب أعضاء المجموعتين على المقياس قبل التدخل المهنى مما يؤكد ذلك تقارب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلاً من المجموعتين.

٢-عدم وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة الضابطة قبل التدخل المهنى وبعده على المقياس. فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١.٦ وهي أقل من قيمة ت الجدولية عند ن = ١٩،

= ٠.٠١ والتي تساوى وقد يعزى ذلك إلى عدم تعرض هذه المجموعة لبرنامج التدخل المهنى ٢.٨٦١.

٣-وجود فروق معنوية بين أعضاء الجماعتين التجريبية والضابطة بعد التدخل المهنى لصالح المجموعة التجريبية. فبحساب قيمة ت وجد أنها = ٩.٧١ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن = ٣٨، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٧٠٤ ويعزى هذا الفرق إلى برنامج التدخل المهني الذي أدى إلى ارتفاع وعى المرأة بتحديات التمكين الاجتماعي.

٤-وجود فروق معنوية بين درجات المجموعة التجريبية قبل التدخل المهنى وبعده على المقياس. فبحساب قيمة ت وجد أنها = ١٤،٩ وهي أكبر من قيمة ت الجدولية عند ن= ١٩، = ٠.٠١ والتي تساوى ٢.٨٦١.

ومن النتائج السابقة يتضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة ومفاداه:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع وتنمية وعي المرأة اللاجئة وتحديات التمكين الاجتماعي

الثاني عشر :-رؤية مستقبلية لتحقيق متطلبات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من منظور طريقة تنظيم المجتمع :

أولاً: الأسس التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية:

١-نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت التمكين الاجتماعي للمرأة عموما وللمرأة اللاجئة خصوصاً.

٢-الاطار النظري للتمكين الاجتماعي للمرأة والنظريات العلمية مثل النظرية النسوية في التنمية ونظرية الصراع بأنواعها منها صراع العلاقات وصراع الاهتمامات وصراع المصالح وصراع القيم فضلاً عن نظرية الأزمة.

٣-التجارب والخبرات الدولية والمحلية نحو التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

ثانياً: أهداف الرؤية المستقبلية:

١-تنمية المهارات والقدرات المهنية والتنموية لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٢-تنمية السلوك الفعال للمرأة اللاجئة لإمكانية الاستفادة من التمكين الاجتماعي.

٣-تنمية المعرفة بحقوق ومسئوليات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٤-زيادة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة التي تمتلك قدرات متقاربة مع الرجل من شأنه أن يؤدي إلى استثمار طاقات كبيرة معطلة ويزيد من توفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية الاجتماعية من خلال الاعتراف بالمرأة اللاجئة كعنصر فاعل في التنمية.

٥-زيادرة الوعي بأهمية التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة والوقوف على المبادئ والآليات التي تسهم في ذلك والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياسه وكذلك المعوقات التي تقف أمام التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٦-تنبع أهداف الدراسة من أهمية الموضوع (التمكين الاجتماعي) فهو يسهم في بناء القدرات الاجتماعية للمرأة اللاجئة ورفع مستوى وعيها وزيادة ثقتها بنفسها بأنها قادرة على أداء جميع الأدوار في مختلف المجالات.

ثالثاً: النظرية التي تعتمد عليها الرؤية المستقبلية:

النظرية النسوية في التنمية:

تستند فلسفة هذه النظرية إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة مع الرجل لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ومدد أولوياته رؤية الرجل واهتماماته، واعترافها بأن للمرأة حقوقا وفرصا متساوية مع الرجل، ومناداتها بالمساواة بين الجنسين اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم. (دلال، ٢٠٢٢م، ص٧٠)

وتهتم هذه النظرية بأصول وخصائص وأشكال عدم المساواة بين الجنسين مواضيع التنمية كالكمية غير المتكافئة للعمل من قبل النساء، إذ يمر أن غياب النساء في السياسات التنموية أو مجموعات اتخاذ القرار يعود إلى تبعية النساء للرجال، وقد بدأ نشاط المساواة بين الجنسين كحركة منظمة في النصف الأخير من القرن التاسع عشر (الخالد، ٢٠٢١م، ص٥٤) حيث ركزت موجته الأولى على تساوي حقوق الملكية للنساء، وكسب السلطة السياسية خصوصا إدراج النساء في التصويت، والموجة الثانية بدأت في أوائل الستينات إلى أواخر الثمانينات وركزت على المطالبة بالحقوق المدنية للنساء، وأخيراً الموجة الثالثة التي ظهرت في بداية القرن العشرين وتتميز بالرغبة في معالجة صور الخلل الاقتصادي والعنصري إلى جانب قضايا المرأة، ومن الجماعات التي تنمي إلى هذه الحركة ائتلاف العمل النسائي والموجة الثالثة، وكليهما تأسس في عام ١٩٩٢م حيث أصبحت المساواة بين الجنسين أكثر تميزاً لمطالبتها بجوبة نسائية عالمية مع اعتراف بموقع المرأة اللاجئة، في التنمية، هذا الاعتراف لم يأت فقط من جهود مفكري المساواة

بين الجنسين بل أيضاً من قبل التغيرات الحقيقية في موقع المرأة الاجئة في نظام الإنتاج العالمي.

رابعاً: ملامح صنع سياسة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١-الإلتزام بالقيم الإسلامية التي توصى بضرورة توفير الحماية والرعاية اللازمة للمرأة اللاجئة وتوفير كل أوجه الدعم لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٢-تمكين تنفيذ سياسة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة من خلال:

أ-أن تسن القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة من أجل التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

ب-حظر الإجراءات التى تتناقص مع التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة والحماية ضد الأبعاد أو الطرد وتشجيع الترحيل التطوعي.

جـ-وضع سياسة التمكين الاجتماعي لمعالجة الأسباب الرئيسة لتدفق للمرأة اللاجئة والإلتزام تجاههن لحصولهن على الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية الواردة في الاتفاقيات الدولية (حقوق الإنسان – حقوق اللاجئين).

د-الحل العادل لمعوقات التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة والتي تتمثل في حل مسببات الحروب والنزاعات والصراعات المسلحة والفقر والمجاعة والمرض.

هـ-توليد الفرص الاجتماعية التنموية اللائقة للمرأة اللاجئة للحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة.

و-تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة للمرأة اللاجئة.

ز-الحد من الضعف وتعزيز العدالة للمرأة اللاجئة.

ح–تحسين الوضع الصحي للمرأة اللاجئة.

ط–رفع مستوى التعليم للمرأة اللاجئة.

٣–يجب معاملة المرأة اللاجئة وجميع اللاجئين باعتبارهم متساويين ويستحقون كل الحقوق التي ورد ذكرها في الشريعة الإسلامية وفي اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١م وفي اتفاقية حقوق الإنسان.

٤–يجب التخطيط لحل مشكلة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة باعتبارها وضع طويل الأمد إلا إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن اللاجئين سيمكنهم العودة إلى وطنهم قريباً.

خامساً: التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١–النظر في طلبات المرأة اللاجئة التي يعشن بمفردهم ويعانين من مشاكل أمنية وتوفير لهن الوثائق اللازمة والمساعدة المادية والنفسية لإمكانية تمكينها اجتماعياً.

٢–إجراء مقابلة منفصلة للمرأة من أزواجهن أو أي فرد من أفراد أسرتهن وذلك لإعطائهن الفرصة للتحدث عن تجربتهن الخاصة.

٣–احترام رغبات النساء طالبات التمكين الاجتماعي في إذا كان يرغبن في الاستفادة من برامج التمكين.

٤–تقديم النصح والإرشاد لطالبات التمكين الاجتماعي فيما يتعلق بحقوقهن أثناء عملية تحديد وضعية اللاجئ.

٥-الاستعانة بمرشدين وأخصائيين نفسيين لتقديم المساعدة والإرشاد لضحايا العنف الجسدي والنفسي والاجتماعي.

٦-البحث الدقيق في الجوانب الاجتماعية والعادات والتقاليد والقوانين في بلد الأصل وأكدت أن استغلال المرأة اللاجئة يزداد في الحالتين التاليتين هما:

أ-عند عدم حيازتها لأية وثائق لإثبات الشخصية.

ب-في حالات الاعتقال والحجز.

سادساً: معايير تحديد احتياجات المرأة اللاجئة للتمكين الاجتماعي:

١-تتطلب حماية اللاجئات بالإضافة إلأى الحماية الدولية التخطيط وقدراً من التعقل في وضع برامج التمكين الاجتماعي وتنفيذ الأوليات التي تدعم سلامتهن ورفاهيتهن ولذا يجب فهم الحماية الدولية للنساء اللاجئات بأوسع معانيها.

٢-المرأة اللاجئة والتي لم يتم تمكينها اجتماعياً وبالتالي لا تكون قادرة على توفير الغذاء والكساء والمأوى لأنفسهم وإطفائهن يصبحن أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة البدنية والجنسية لكي يحصلن على الاحتياجات الأساسية.

٣-إن هؤلاء اللاجئات بدون وطن أو مأوى وعليه فيقع دور كبير على المنظمات الإنسانية لإعادة إنشاء تركيبة اجتماعية تتمكن اللاجئة من خلالها خلق آليات لتعيس حياتها بشكل طبيعي.

٤-معرفة التركيبة السكانية للاجئين وبشكل رئيسي العمر والنوع الاجتماعي ومساعدتهن لأي شكل من أشكال الإساءة سواء النفسية أو الاجتماعية عن طريق التأكيد ابتداء من إجراء تقييم

دقيق لاحتياجات المرأة اللاجئة وبعد إدراكها الاستمرار في تحسين أوضاعهن بالإضافة إلى توظيف عدد من المرشدين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لمساعدة هؤلاء اللواتي تعرضن للإساءة.

٥-تقوم المنظمات الإنسانية بدعم لعديد من الدول التي تستقبل اللاجئين في تطبيقها لبرامج المرأة المعرضة للخطر وذلك لضمن حماية بعض الفئات اللواتي يحتجن إلى حماية سريعة وكاملة.

٦-دعم تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأيضاً الإصرار على تطابيق القانون المحلي في الدول المضسفة للاجئين (دولة اللجوء).

٧-تثقيف النساء اللاجئات حول حقوقهن في المواثيق الدولية وحقوقهن في الدولة (دولة طلب اللجوء) بالإضافة إلى تمكين هؤلاء النساء من خلال توفير دورات تدريبية وذات أنماط توعية مختلفة بالإَافة على تقديم الدورات المهنية لتطوير قدراتهن الذاتية لتحقيق التمكين الاجتماعي.

٨-تطوير برامج خاصة للدعم والتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة مع منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة المختلفة.

٩-نشر الوعي حول قضايا اللاجئين وخاصة (النساء) يبقى أمراً هاماً لضمان حماية أكبر لهم وخاصة أنه أثناء الخروج القسري لا توجد منظمة دولية تعمل على حماية هؤلاء اللاجئين إلا عند وصولهم إلى بلد آخر.

سابعاً: المبادئ التي تسهم في التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١-مبدأ وضع خطة العمل لتحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة بشكل يتفق مع الموارد والإمكانات المتاحة.

٢-مبدأ تحويل خطة تنفيذ التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة وأهدافها إلى برامج تفصيلية.

٣-مبدأ وضع خطة برامج التمكين الاجتماعي بطريقة واضحة ومحددة الأدوار والمسئوليات.

٤-مبدأ مراعاة الحدود الزمنية لخطة التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٥-مبدأ مشاركة المرأة اللاجئة المستفيدة من برامج التمكين الاجتماعي في اقتراح برامج التمكين المرغوبة لهم.

٦-مبدأ مراعاة الترابط والتنسيق بين الجهات المشرفة على تنفيذ خطة التمكين الاجتماعي.

٧-مبدأ التنسيق بين الجهات المشرفة على تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

ثامناً: المهارات التي تسهم في تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١-مهارة اتخاذ القرار التخطيطي بشكل متفق مع الأهداف والقيم المرغوة لدى المرأة اللاجئة لتمكينهم اجتماعياً.

٢-مهارة الموازنة بين أفضل برامج التمكين الاجتماعي في ضوء احتياجات المرأة اللاحقة.

٣-مهارة اقتراح الميزانية اللازمة لتنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٤-مهارة تقدير المدة الزمنية المناسبة لتنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٥-مهارة إعداد تقرير فني عن صعوبات تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

تاسعاً: الأدوار التنظيمية للأخصائي الاجتماعي الذي يشرف على برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

١-دور المرشد والموجه للمرأة اللاجئة إلى مصادر الحصول على برامج التمكين الاجتماعي.

٢–دور الممكن للمرأة اللاحقة من الحصول على برامج التمكين الاجتماعي المناسبة.

٣–دور المساعد في تحديد الوسائل المتاحة أو التي يمكن إتاحتها لتنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

٤–دور الوسيط الاتصالي بين الهيئات الحكومية والأهلية والمرأة اللاجئة المستحقة لبرامج التمكين الاجتماعي.

٥–دور الباحث الذي يدرس تكلفة تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي والعائد المتوقع منها.

٦–دور الإداري الذي يدرس النواحي الإدارية لتنفيذ برامج التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة ومعوقات تنفيذها.

٧–دور المنشط لاستيعاب المعلومات والبيانات وتقدير الموقف والاحتياجات اللازمة لتمكين المرأة اللاجئة.

٨–دور المنمي والذي يحاول نقل فئة المرأة اللاجئة إلى وضع أفضل تنموياً.

٩–دور الفني المتصل بالجانب الفني للتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة.

١٠–دور الخبير في التعامل مع مشكلات المرأة اللاجئة.

عاشراً: البرنامج المقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتنفيذ الرؤية المستقبلية للتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة:

الأهداف الفرعية	الاستراتيجية	التكنيك	دور المشرف	المشاركون	الأداة	الزمن بالساعات
زيادة وعي المرأة اللاجئة بقضاياها ومشكلاتها التي تواجهها بسبب هجرتها	-تثقيف -تضامن	-توفير معلومات -تبصير	-ممكن -خبير	-متخصصون -خبراء	-محاضرات -مناقشات جماعية	٤
تنمية المعارف والمعلومات حول التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة	-تثقيف -تعليم	-إبراز حقائق -تزويد بالمعلومات	-معلم -مرشد	-متخصصون في مجال التمكين الاجتماعي	-محاضرة -ندوة	٤
تنمية معرفة المرأة اللاجئة بحقوقها	-تثقيف	-تبصير -توسيع الأفق	-معلم -خبير	-متخصصون -خبراء	-محاضرات -مناقشات جماعية	٤
تنمية معرفة المرأة اللاجئة بمسئوليات التمكين الاجتماعي	-تعليم	-إقناع -تبادل آراء	-تنموي -خبير	-خبراء متخصصون	-ندوات -مناقشات جماعية	٤
ترسيخ الممارسة المهنية للتمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة	-تعليم	-إقناع -تبصير	-خبير -ممكن	-متخصصون خبراء	-محاضرات -ورش عمل	٤
غرس قيم تحمل المسئولية نحو بلد الملجأ	-تثقيف -تعليم	-تبادل آراء -أفكار	خبير تنموي	متخصصون	-محاضرات -ندوات	٤
غرس قيم احترام الآخرين وتقبلهم	-إقناع -تضامن	-توضيح -تدريب	-مساعد -تنموي	-متخصصون -قيادات دينية	-تبادل آراء وأفكار	٤
تنمية قدرات وإمكانات المرأة اللاجئة لمواجهة المشكلات التي تواجهها	-إقناع -تثقيف	-شرح -تبصير	-ممكن -معالج	-قيادات اجتماعية مهنية	-ورش عمل -لقاءات	٤
تنمية قدرات المرأة اللاجئة للمشاركة في برامج التمكين الاجتماعي	-تعليم -علاج	-اتصال -إقناع	-مستثير -وسيط	-خبراء تنميون	-حلقة نقاشية -ندوة	٤

تنمية المرأة اللاجئة على المشاركة في منظمات المجتمع لتحقيق التمكين الاجتماعي	-تثقيف -تدريب	-إبراز حقائق -شرح	-ممكن -مرشد	-قيادة مهنية واجتماعية	-ورض عمل -ندوات	٤
توفير فرص تعاونية بين المرأة اللاجئة والمنظمات المساندة	-تعليم -تثقيف	-إقناع -تدريب	-معلم -مساعد	-تنميون وخبراء	-مناقشة جماعية	٤
تنمية مشاركة المرأة اللاجئة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالتمكين الاجتماعي	-إقناع -تعليم	-تبادل الأفكار -المناقشة	-معلم -خبير	-خبراء متخصصون	-مواقف مهنية	٤
تنمية المهارات المهنية التي تسهم في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة اللاجئة	-تدريب -تثقيف	-توضيح -إقناع	-ممكن -معالج	-قادات مهنية وخبراء	-ندوات -لقاءات -ورش عمل	٤

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١.أبو علي، عمدان (٢٠٢٠): ورشة عمل حول تمكين المرأة الريفية واشراكها في المجتمع، صنعاء.

٢.حسن، بلال حميد (٢٠١٩م): دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين، رسالة ماجستير غير منشورة، دار القلم للنشر، بيروت.

٣.حلمى، إجلال (٢٠١٣م): العولمة وقضايا المرأة والعمل, الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات, جامعة عين شمس, القاهرة, مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية, كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٤.حمود، عواطف عبيد (٢٠٢٣م): دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة الكويتية من المشاركة في الحياه العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

٥.رشيد، سالي جلال (٢٠١٨م): التمكين السياسي للمرأة مدخل للتمكين الاجتماعي والاقتصادي ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، كلية الآداب.

٦.زكي، نعمة أبو العينين (٢٠١٧): دور أمانة المرأة بالأحزاب السياسية في تمكينها من المشاركة السياسية، القاهرة: رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٧.السروجي، طلعت مصطفى (٢٠١٢م): التنمية الاجتماعية من الحداثة الى العولمة، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

٨.سلام، رنا (٢٠٢٠م): مبدأ عدم الإعادة المتسربة للاجئين في القانون الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،

٩.السيد، هالة صلاح (٢٠٢٣م): العوامل الخارجية المؤثرة على أداء العاملين في قطاع السياحة، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد الثاني عشر.

١٠. صالح، شبانة لؤي (٢٠١٩م): تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة: دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مركز المرأة الفلسطيني للأبحاث والتوثيق، فلسطين.

١١. عبد السلام، سها (٢٠١٥م): المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة, القاهرة , دار العين للنشر.

١٢. عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠١٤م): تقويم المشروعات الاجتماعية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

١٣. عبد اللطيف، هبه أحمد (٢٠١٧م): دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة المعيلة، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

١٤. الغزالي، ناصر (٢٠٢١م): تقرير النازحون في سوريا واللاجئون السوريون، دار الشروق للنشر، بيروت.

١٥. القطب, سمير (٢٠١٧م): تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الالفية

١٦. قنديل، أبو الفتوح أبو الفتوح (٢٠١٣م): المشاركة السياسية للشباب الجامعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية.

١٧. مجمع اللغة العربية (١٩٩٤م): المعجم الوجيز، القاهرة.

١٨. الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية (٢٠١٩م): الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abu Zaitoun, N. (٢٠١٥): The social and economic characteristics of the Syrian refugees and their impact on the labor market Ma'an Governorate, Journal of Social Work, (Egyptain Association for Social Worker), Vol. .٥٣.
2. Almadina News. (2021): ٣٦٪of Syrian refugees' women fled their country without their husbands, April .١٧.
3. Batiwala, Srilatba (2020): The Meaning of women's empowerment, New comcept from action, In Gitasen, Massachu Setts, Harvard school of public health and international women's health, Coalition.
4. Beltry, M.W. (٢٠٢٣): Muslim Rrfugee women Speaks out: A Critique of Canadian Guidelines on Refugee Women Facing Gender Related Persecution, ProQuest LLC, UMI .١-٣٢٦٥٥-٦١٢-٠
5. CARE International. (2020): Seven Years in Exile: Challenges and Adaptation Strategies of Syrian Refugees in Urban Areas in Jordan and Jordanian Host Communities, Annual Report, June .٢١.

6. Diphram, L. & Rie B. (2022): Burmese refugee young women navigation parental experiences and resettlement. Journal of Family Studies, Vol. ١٩NO. ٣, .٣٠٥-٢٩٧.

7. Duflo, Esther (2020): Women Empowerment and Economic Development journal of Economic Literature, vol, no50.

8. Fulcher, James and Scott, John (2013): Household in Sociology, published in The United States by Oxford university press Inc, Second edition.

9. Hassan, S. & Abdulazcem, T. (٢٠٠٧): strategies of school conflict management, Jordan: Dar Al Fikr Publishing and Distribution.

10. Haurani, M. (٢٠١٨): The Emergency Roles of Syrian Refugee Women in Jordan: A Reflection on the Theory of Role and its Amendments, Journal of Social Sciences, Kuwait.

11. levine. Chery (2016). A. Mediating the model: women's micro enteer prise and Micro credit in Tobago, west indies thesis(ph.D) univeresity of south florida.

12. Mallok, Katrina (2015): Women's Opportunities for participation .Slovakia– Utubinen.

13. Mowl, Abdel (2016): Education and Economic Empowerment of Women in Egypt, Education.

14. Okale The UN Refugee Agency. (2020): Syrian refugee women fight for survival as they head families alone, UNHCR Report, ٨July.

15. Othman, I. (٢٠٠٨): Contemporary Theory in Sociology, Amman: Dar Al Shorok Publishing and Distribution.

16. Rerry, Donnai Micro Credit an Women moneyle ndery(2012): The shifting terrain of credit in rural sengal human organization. v.blnoi, spring zooz.

17. Schafer, L. H. (2022): True Survivors: East African refugee women, Africa today, .٤٧-٣٠.

18. Snow, G. (١٩٩٧): Values and Society, edition١, Beirut: Dar Sader.

19. Tamkeen fields for aid. (٢٠١٦). The Work of Syrian Refugee Women in Jordan, A Forward-looking Report, Tamkeen is a Jordanian non-governmental organization. http://tamkeen-jo.org/upload/Women Refugee in Jordan-ar.pdf.

20. wakoko, Florence and women,s emporment in Uganda (2015): Asocioeconomic approach the,s ph. the ohto state uimiversity.

21. Wiggett, M. (2021): The Forgotten voices of Female refugee: An analysis of gender roles in Refugee society, ProQuest LLC. UMI .١٥٤٩٧٩١.

ملحق الدراسة

مقياس تحديات التمكين الاجتماعي التي تواجه المرأة اللاجئة

العبارة	الاستجابات		
	نعم	إلى حد ما	لا
أولاً: تحديات التمكين الاجتماعي على المرأة ذاتها:			
١-المعاناة من الإهمال والتهميش والتي تؤثر على دوري الاجتماعي			
٢-أشعر بتعاطف الآخرين ورغبتهم بمساعدتي اجتماعياً			
٣-أتعرض للتحرش الجنسي نظراً لظروفي الاجتماعي			
٤-أشعر بالنقص والدونية من خلال نظرة المجتمع لظروفي			
٥-أجد صعوبة بما يكفيني للتأقلم مع ظروفي كلاجئة			
٦-يعاملني البعض بشئ من عدم الاحترام أمام الآخرين			
٧-لا أجد من أتحدث إليه عن مشكلاتي الاجتماعية التي تواجهني			
٨-لا أمتلك الجرأة الكافية لمواجهة المشكلات التي تعترضني			
٩-أخجل من سوء وضعي الاجتماعي والمعيشي في المجتمع			
١٠-أشعر بقلق اجتماعي يشعرني بالخوف من ظروفي الحرجة			
ثانياً: تحديات التمكين الاجتماعي على أسرة المرأة اللاجئة:			

١-يلجأ أولادي أحياناً إلى الآخرين لتلبية احتياجاتهم الأساسية			
٢-أفقد السيطرة على أبنائس ورفضهم الانصياع لتوجيهاتي للظروف الاجتماعي			
٣-مستقبل أسرتي مقلق في ظل الظروف والأوضاع المعيشية الحالية السيئة			
٤-وضعي كامرأة حال دون قدرتي على توفير المتطلبات والاحتياجات الاجتماعية لأسرتي			
٥-لا أستطيع أن أتصرف بحرية مطلقة فيما يرتبط بالقرارات الأسرية			
٦-أعجز عن مواجهة وحل مشكلات أبنائي الاجتماعية والنفسية			
٧-يشعرني أبنائي باللوم والتقصير في حقوقهم الاجتماعية			
٨-أشعر بأنني غير قادرة عن تلبية الاحتياجات الأسرية للأسرة			
٩-يتجنب أبنائي الحديث معي عن مشكلاتهم الاجتماعية والشخصية			
١٠-علاقتي الاجتماعي بأسرتي غير مستقرة نظراً لظروفنا الاجتماعية			
ثالثاً: تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع:			
١-يشعر المجتمع بأن اللاجئين وغرباء عن عاداتهم وتقاليدهم			
٢-صعوبة التعرف على مؤسسات الرعاية (الاجتماعية – الصحية – التربوية) والتي تقدم لأسرتي الدعم المادي أو الاجتماعي			
٣-أجد صعوبة في تلبية احتياجاتي من المجتمع المحلي المحيط بي			

٤-أسمع دائماً بعض التعليقات المؤلمة عن بعض الجيران			
٥-البرامج والخدمات المقدمة لنا من المؤسسات المجتمعية لا تلبي اجتياجاتنا المختلفة			
٦-أرى أن فرص العمل المتاحة أمام اللاجئة في المجتمع محدودة جداً			
٧-أفراد المجتمع لا يعززون ثقتي بنفسي كوني امرأة لاجئة			
٨-أعاني من عدم ثقة أفراد المجتمع فينا كوننا من اللاجئين			
٩-أشعر بالخجل أثناء مراجعتي للمؤسسات التي تقدم لنا المساعدة			
١٠-أتجنب حضور المناسبات الاجتماعية في المجتمع لظروفنا الاجتماعية والمادية			
رابعاً: تحديات التمكين الاجتماعي على المجتمع الدولي:			
١-تزايد انتشار العنف والجريمة في دول العالم لزيادة اللاجئين			
٢-نشر الفوضى والفساد في المجتمعات الدولية			
٣-انتهاك حقوق الإنسان بسبب وجود لاجئين لا حقوق لهم			
٤-انتشار الجرائم الإلكترونية العابرة للأوطان بين اللاجئين			
٥-تزايد انتشار الشبكات لتجنيد اللاجئين دولياً			
٦-انتشار الجرائم المنظمة وغير المنظمة بين اللاجئين عالمياً			

٧-تطور جرائم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين اللاجئين			
٨-التأثير السلبي على العلاقات الدولية بسبب اللاجئين			
٩-خرق مبادئ وقوانين الدولة لانتشار اللاجئين			
١٠-تدخل قوي أخرى لتنصير اللاجئين المسلمين بحجة مساعدتهم			